

المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية ضمن رؤية 2030: تحليل لمساهمتها في النمو الاقتصادي المستقبلي

إعداد الطالب

محمد بن نايف الدعجاني

إشراف

د. أسماء أبو عنزة

العام الدراسي

2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اهداء

إلى من غرس في نفسي حب العلم وسلحتني بقوة الإرادة والعزيمة، إلى من كان دعمهما عوناً لي في كل خطوة خطوتها في مسيرتي العلمية... **والدي العزيز**، الذي لم يدخر جهداً ليمنحني الثقة والأمان، وزرع في نفسي أسمى قيم النجاح والطموح، وقام بتهيئة الطريق لي لأصل إلى ما أنا عليه اليوم، أقدم لك كل خطوة أنجزتها وكل إنجاز سأحققه.

وإلى من كانت لي دائماً السند الحقيقي، وأمطرتني بخنائها ونصائحتها التي تضيء دربي، إلى من عاشت فرحي وتألقت بتشجيعها لي، **والدي الحبيبة**، التي لم تكلّ يوماً من تقديم كل ما تستطيع ليكون مستقبلي مشرقاً، والتي كانت دعواتها الصادقة حاضرة في كل نجاح، أقدم لك هذا الجهد المتواضع، فلولاك لما كانت لي هذه اللحظات التي أفخر بها.

لكما يا والديّ، أهدي ثمرة تعبي، وسأظل مدينًا لكما بكل نجاح أحققه، وأعدكما بالسعي المستمر لأكون عند حسن ظنكما.

الشكر والتقدير

أود أن أعبر عن امتناني وتقديري لجامعة ميدأوشن التي وفرت لي بيئة تعليمية ساعدتني على تحقيق هذا العمل الأكاديمي. كما أشكر جميع أعضاء هيئة التدريس الذين ساهموا في إثراء تجربتي التعليمية ودعموا تطوري العلمي. وأخص بالشكر مشرفتي العلمية، د. أسماء أبو عنزة، على توجيهاتها القيمة ودعمها المتواصل خلال مراحل إعداد هذه الرسالة.

كما أتوجه بالشكر العميق لعائلتي التي كانت دائماً إلى جانبي، دعمتني معنوياً ووقفت بجاني في كل خطوة على هذا الطريق لقد كان لدعمهم الدائم وتشجيعهم أثر كبير في إصراري على تحقيق هذا الإنجاز.

أهدي هذا العمل إلى كل من كان له دور في دعمي وتقديم المساعدة لي خلال هذه الفترة، وإلى كل من وثق بقدراتي وساهم في نجاحي.

فهرس المحتويات

1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
1	مقدمة
2	مشكلة الدراسة:
3	أهمية الدراسة:
4	أهداف الدراسة:
5	تساؤلات الدراسة:
5	فرضيات الدراسة:
7	الفصل الثاني: الدراسات السابقة والإطار النظري
7	مقدمة
7	الدراسات السابقة
7	دراسات تتعلق بالمشاريع الإنشائية
13	دراسات تتعلق بالنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية
17	الإطار النظري
17	المبحث الأول: رؤية المملكة 2030
20	المبحث الثاني مساهمة المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية
23	المبحث الثالث "النمو الاقتصادي المستقبلي في المملكة العربية السعودية"
26	الفصل الثالث: الإطار المنهجي للدراسة
26	مقدمة
26	منهجية الدراسة:
26	مجتمع وعينة الدراسة:
38	أدوات جمع البيانات:
41	حدود الدراسة

41	 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:
42	 الفصل الرابع: تحليل البيانات والنتائج
42	 مقدمة
43	 الإجابة عن تساؤلات الدراسة
50	 اختبار فرضيات الدراسة
53	 توصيات الدراسة
55	 قائمة المراجع
58	 الملاحق

قائمة الجداول

- جدول 1: توزيع أفراد عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة 27
- جدول 2: توزيع أفراد العينة حسب المنصب الحالي..... 28
- جدول 3: توزيع أفراد عينة الدراسة وفق نوع المشروع 30
- جدول 4: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حجم المشروع 31
- جدول 5: توزيع أفراد عينة الدراسة وفق مرحلة المشروع..... 33
- جدول 6: توزيع أفراد عينة الدراسة وفق المنطقة الجغرافية 34
- جدول 6: توزيع العينة وفق رؤية 2030..... 36
- جدول 6: معامل كرونباخ ألفا لمحاور الدراسة..... 39
- جدول 7: معاملات الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان 40
- جدول 10: نتائج تحليل بيانات كامل الاستبيان..... 43
- جدول 11: نتائج تحليل محور التنوع في الاقتصادي 44
- جدول 12: نتائج تحليل محور خلق فرص العمل..... 45
- جدول 13: تحليل بيانات محور تطوير البنية التحتية 46
- جدول 14: تحليل بيانات محور جذب الاستثمارات الأجنبية..... 47
- جدول 15: تحليل بيانات محور معايير الاستدامة 48
- جدول 16: تحليل بيانات محور القدرة التنافسية 49
- جدول 17: نتائج تحليل الفرضية الأولى 50
- جدول 14: نتائج تحليل الفرضية الفرعية الأولى..... 50
- جدول 19: نتائج تحليل الفرضية الفرعية الثانية 51
- جدول 20: نتائج تحليل الفرضية الفرعية الثالثة 51
- جدول 21: نتائج تحليل الفرضية الفرعية الرابعة..... 52
- جدول 22: نتائج تحليل الفرضية الفرعية الخامسة 52
- جدول 23: نتائج تحليل الفرضية الفرعية السادسة 53

قائمة الأشكال

- شكل 1: توزيع العينة وفق سنوات الخبرة 29
- شكل 2: توزيع العينة وفق المنصب الحالي 29
- شكل 3: توزيع العينة وفق نوع المشروع 32
- شكل 4: توزيع العينة وفق حجم المشروع 32
- شكل 5: توزيع العينة وفق مرحلة المشروع 35
- شكل 6: توزيع العينة وفق المنطقة الجغرافية 35
- شكل 7: توزيع العينة وفق العمل كجزء من رؤية 37

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير المشاريع الإنشائية في إطار رؤية 2030 على النمو الاقتصادي المستقبلي في المملكة العربية السعودية. تم جمع البيانات من خلال استبيان موجه لمجموعة من المشاركين، وتم تحليل النتائج عبر عدة محاور رئيسية، منها التنوع الاقتصادي، خلق فرص العمل، تطوير البنية التحتية، جذب الاستثمارات الأجنبية، تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز القدرة التنافسية.

أظهرت النتائج أن المشاريع الإنشائية تلعب دورًا محوريًا في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث حققت متوسطًا حسابيًا مرتفعًا بلغ 4.02. كما أكدت النتائج وجود تأثير إيجابي ملحوظ للمشاريع على زيادة التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط، مع متوسط قدره 4.1. وفيما يتعلق بخلق فرص العمل، أوضحت النتائج أن هذه المشاريع تساهم بشكل فعال في تقليل معدلات البطالة بين المواطنين السعوديين، حيث سجلت متوسطًا قدره 3.9. كما أظهرت الدراسة أهمية المشاريع في تحسين مستوى البنية التحتية، حيث حصلت على متوسط 4.24، مما يعكس نجاح رؤية 2030 في تعزيز التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، أشارت النتائج إلى أن المشاريع الإنشائية تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين بيئة الاستثمار، مع متوسط بلغ 4.0. كما أظهرت الدراسة التزام المشاريع بمعايير الاستدامة، حيث حصلت على متوسط 3.8.

استنادًا إلى هذه النتائج، توصي الدراسة بزيادة الاستثمارات في القطاع الإنشائي وتطوير السياسات التي تدعم جذب الاستثمارات الأجنبية. كما تدعو إلى تعزيز التدريب والتطوير المهني للعاملين في هذا القطاع وتحسين معايير الاستدامة، بالإضافة إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمملكة.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

مقدمة

تعد المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية من العناصر الأساسية لتحقيق أهداف رؤية 2030، والتي تسعى إلى تنوع الاقتصاد الوطني. منذ إطلاق هذه الرؤية في عام 2016، تم تخصيص استثمارات ضخمة تجاوزت قيمتها 1.3 تريليون دولار، مما يبرز التزام الحكومة بتطوير البنية التحتية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام (الهيئة العامة للإحصاء، 2020). تشمل هذه المشاريع مجموعة متنوعة من القطاعات مثل الإسكان، السياحة، والصناعة، حيث تمثل مشاريع مثل "نيوم" و"البحر الأحمر" نماذج بارزة لهذا الاتجاه.

من خلال هذه المشاريع تسعى المملكة إلى خلق بيئة للاستثمار جذابة تستقطب الاستثمارات الخارجية المباشرة وتوفر فرص عمل جديدة للمواطنين. وفقًا لتقرير وزارة الاقتصاد والتخطيط (2021)، من المتوقع أن تسهم المشاريع الإنشائية في زيادة الإنتاج الوطني الإجمالي وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد. كما تهدف هذه المشاريع إلى رفع مستوى الحياة للمواطنين والمقيمين عبر توفير خدمات ومرافق حديثة، مما يساهم في رفع مستوى المعيشة.

تواجه المملكة مجموعة من التحديات المتزايدة وتبرز المشاريع الإنشائية كعامل أساسي يؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي تحسين مستوى الحياة. يمثل تقديم بنية تحتية متطورة وفعالة تحديًا كبيرًا، خاصة مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية السريعة التي تشهدها البلاد. إن تطوير المشاريع الإنشائية يعد من المحاور الرئيسية لبناء مجتمع متقدم، حيث يساهم في تعزيز الإنتاجية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

تواجه هذه المشاريع تحديات متعددة تتعلق بالتكلفة والكفاءة والجودة، مما يجعل تحسين أدائها ضرورة ملحة لتأمين حاجات المجتمع بشكل شامل ومستدام. في إطار رؤية المملكة 2030، تسعى الحكومة إلى تعزيز جودة المشاريع الإنشائية وتحسين تجربة المواطنين والمستثمرين، مما يستدعي دراسة العوامل المؤثرة على أداء هذه المشاريع لتحقيق الأهداف المرجوة.

تتميز رؤية 2030 بطموحات كبيرة تهدف إلى تحسين البنية التحتية وتعزيز الاستثمارات في القطاع الإنشائي، مع التركيز على مشاريع ضخمة مثل "نيوم" و"البحر الأحمر"، التي تمثل نماذج مبتكرة للتنمية المستدامة. في هذا السياق، تتناول هذه الدراسة أحد العناصر الأساسية التي تؤثر على نجاح المشاريع الإنشائية وهو الإدارة الفعالة، حيث يهدف البحث إلى فهم كيفية تأثير أساليب الإدارة على أداء المشاريع.

بناءً على هذا الأساس، تسعى الدراسة إلى تقديم مساهمة فعالة في قطاع إدارة المشاريع الإنشائية، مما يسهم في تعزيز الكفاءة والجودة والاستدامة في هذا المجال الحيوي. تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء وتقديم مساهمة علمية قيمة تعزز فهمنا للتحديات والفرص في إدارة المشاريع الإنشائية، مما يسهم في تحقيق الأهداف التنموية للمملكة.

مشكلة الدراسة:

محور مشكلة البحث هو تحليل دور المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية في تعزيز النمو الاقتصادي المستقبلي، وذلك ضمن إطار رؤية 2030. تعتبر هذه المشاريع من العناصر الرئيسية المساهمة في تحقيق الأهداف التنموية للبلاد، حيث تلعب دورًا محوريًا في تطوير البنية التحتية وتحفيز الاستثمارات وتوفير فرص العمل، مما يعزز من جاذبية المملكة كوجهة استثمارية.

تُعد المشاريع الإنشائية بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الوطني، حيث تساهم في تحسين جودة الحياة من خلال إنشاء مرافق عامة مثل المدارس والمستشفيات والطرق. كما تعزز هذه المشاريع من قدرة المملكة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يسهم في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط. ومع تزايد الاستثمارات الضخمة في هذا القطاع، تظهر تحديات متعددة تؤثر على الأداء والكفاءة، مثل التأخيرات في تنفيذ المشاريع وسوء إدارة الموارد المالية والبشرية ونقص الكفاءات الفنية.

كما أن التبدلات في الاقتصاد العالمي قد تؤثر على تكاليف المواد الخام والعمالة، مما يزيد من تعقيد عملية التخطيط والتنفيذ. لذا، فإن فهم العوامل المؤثرة على نجاح هذه المشاريع يعد أمرًا حيويًا، ويتطلب دراسة كيفية تحسين التخطيط والتنفيذ من خلال تطبيق أساليب إدارة فعالة تضمن تحقيق الأهداف المرجوة.

أن الهدف من هذه الدراسة التعرف على تأثير المشاريع الإنشائية على النمو الاقتصادي من خلال تقييم مدى قدرتها على تحقيق الاستدامة في التنمية وتلبية احتياجات السوق المحلي. كما تسعى إلى تقديم توصيات تسهم في تحسين الأداء وتعزيز فعالية هذه المشاريع، مما يساعد على نمو الاقتصاد الوطني ورفع مكانة المملكة في الساحة العالمية.

من المتوقع أن تسفر نتائج هذه الدراسة عن توصيات تساعد صانعي القرار والمستثمرين على فهم كيفية تجاوز العقبات وتحقيق الأهداف الاقتصادية الطموحة لرؤية 2030، مما يسهم في تعزيز الوعي بأهمية التخطيط الاستراتيجي والإدارة الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة. إن تحليل دور المشاريع الإنشائية ضمن رؤية 2030 يوفر رؤية قيمة حول كيفية تعزيز التنمية المستدامة وتلبية احتياجات المجتمع، مما يجعل هذه الدراسة ضرورية لفهم التحديات والفرص المتاحة في هذا القطاع الحيوي وتعزيز الأهداف التنموية للمملكة.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة في سياق المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية، حيث تسعى إلى تحليل دور هذه المشاريع في تعزيز النمو الاقتصادي المستقبلي ضمن رؤية 2030. تعتبر المشاريع الإنشائية من الأدوات الأساسية التي تساهم في تطوير البنية التحتية وتعزيز الاستثمارات، مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني. إن فهم كيفية تأثير هذه المشاريع على التنمية المستدامة يمكن أن يوفر رؤى قيمة لصانعي القرار والمستثمرين، مما يساعدهم في اتخاذ قرارات مستنيرة تعزز من فعالية هذه المشاريع.

تركز الدراسة البحث على الصعوبات التي يواجهها القطاع الإنشائي، مثل التأخيرات وسوء إدارة الموارد، مما يعزز الحاجة إلى تحسين استراتيجيات التخطيط والتنفيذ. هذه التحديات لا تؤثر فقط على الجدول الزمني للمشاريع، بل يمكن أن تؤدي أيضاً إلى زيادة التكاليف وتقليل جودة النتائج النهائية. من خلال تقديم توصيات قائمة على النتائج المستخلصة، يمكن أن تساهم الدراسة في تحسين الأداء العام للمشاريع الإنشائية، مما يعزز من قدرتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمملكة.

علاوة على ذلك، فإن هذه الدراسة تبرز أهمية التكنولوجيا في تحسين إدارة المشاريع. في عصر يتسم بالتغيرات السريعة والتطورات التكنولوجية، يصبح من الضروري اعتماد أساليب جديدة وفعالة لتحسين الكفاءة والجودة. من خلال استكشاف دور الابتكار في المشاريع الإنشائية، يمكن توضيح كيف يمكن استخدام التكنولوجيا الحديثة لتسريع عمليات البناء وتقليل الهدر.

كما أن تحليل الجدوى الاقتصادية المتوقعة من المشاريع الإنشائية يعد أمراً حيوياً. فهذه المشاريع لا تقتصر فقط على خلق فرص العمل وزيادة الاستثمارات الخارجية المباشرة، بل تساهم أيضاً في تعزيز التنمية الاجتماعية من خلال رفع مستوى المعيشة للمواطنين وتوفير الحاجات الرئيسية. إن تحقيق تنوع اقتصادي أكبر وتقليل الاعتماد على النفط يعتبران من الأهداف الرئيسية لرؤية 2030، مما يعزز من استقرار الاقتصاد الوطني ويضمن استدامته.

في النهاية، فإن أهمية هذه الدراسة تتجاوز مجرد تحليل المشاريع الإنشائية؛ فهي تمثل خطوة نحو تحقيق الاستدامة في التنمية وتعزيز مكانة المملكة كوجهة استثمارية رائدة. من خلال تقديم فهم شامل لدور المشاريع الإنشائية في النمو الاقتصادي المستقبلي، يمكن أن تساهم هذه الدراسة بشكل كبير في صياغة السياسات والاستراتيجيات الداعمة لتحقيق الأهداف الطموحة لرؤية 2030 وتضمن مستقبلاً مزدهراً للمملكة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل دور المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية في تعزيز النمو الاقتصادي المستقبلي، وذلك في إطار رؤية 2030. من خلال فهم كيفية تأثير هذه المشاريع على التنمية المستدامة والبنية التحتية، يمكن تحديد العوامل التي تساهم في نجاحها والتحديات التي تواجهها. بناءً على ذلك، تم تحديد مجموعة من الأهداف التي تهدف إلى تقديم رؤى قيمة حول كيفية تحسين فعالية المشاريع الإنشائية وتعزيز مساهمتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمملكة.

الهدف الرئيس:

دراسة وتقييم إلى أي مدى تساهم المشاريع الإنشائية ضمن رؤية 2030 في تحقيق النمو الاقتصادي المستقبلي في المملكة العربية السعودية.

الأهداف الفرعية:

1. تحليل دور المشاريع الإنشائية في تعزيز التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
2. تقييم مدى مساهمة المشاريع الإنشائية في زيادة فرص عمل جديدة للمواطنين السعوديين وتخفيض معدلات البطالة.
3. دراسة تأثير المشاريع الإنشائية على تحسين وتطوير البنية التحتية في المملكة، بما في ذلك شبكات النقل والخدمات الأساسية.
4. تحديد مدى فعالية المشاريع الإنشائية في جذب الاستثمارات الخارجية وتحسين مناخ الاستثمار في المملكة.
5. تقييم مدى التزام المشاريع الإنشائية بمعايير الاستدامة ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المملكة.
6. قياس تأثير المشاريع الإنشائية على تعزيز القدرة التنافسية للمملكة العربية السعودية على المستويين الإقليمي والعالمي.

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل دور المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية في تعزيز النمو الاقتصادي المستقبلي ضمن رؤية 2030. ولتحقيق هذا الهدف، تم صياغة مجموعة من التساؤلات الرئيسية والفرعية التي توجه البحث وتحدد جوانب الدراسة بشكل دقيق.

التساؤل الرئيس:

إلى أي مدى تساهم المشاريع الإنشائية ضمن رؤية 2030 في تحقيق النمو الاقتصادي المستقبلي في المملكة العربية السعودية؟

التساؤلات الفرعية:

1. كيف تساهم المشاريع الإنشائية في تعزيز التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟
2. ما هو حجم ونوعية فرص العمل التي توفرها المشاريع الإنشائية للمواطنين السعوديين، وكيف تؤثر على معدلات البطالة؟
3. إلى أي مدى تساهم المشاريع الإنشائية في تحسين وتطوير البنية التحتية في المملكة، وما هي أبرز المجالات المستفيدة؟
4. كيف تؤثر المشاريع الإنشائية على جذب الاستثمارات الخارجية، وما هو دورها في تحسين مناخ الاستثمار في المملكة؟
5. ما مدى التزام المشاريع الإنشائية بمعايير الاستدامة، وكيف تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المملكة؟
6. كيف تساهم المشاريع الإنشائية في تعزيز القدرة التنافسية للمملكة العربية السعودية على المستويين الإقليمي والعالمي؟

فرضيات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل دور المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية في تعزيز النمو الاقتصادي المستقبلي ضمن رؤية 2030. ولتحقيق هذا الهدف، تم صياغة فرضيات رئيسية وفرعية تهدف إلى توجيه البحث وتحديد جوانب الدراسة بشكل دقيق.

الفرضية الرئيسة الصفرية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشاريع الإنشائية ضمن رؤية 2030 على تحقيق النمو الاقتصادي المستقبلي في المملكة العربية السعودية.

الفرضيات الفرعية الصفرية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشاريع الإنشائية على زيادة التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط في المملكة العربية السعودية.

2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشاريع الإنشائية على خلق فرص عمل جديدة وتخفيض معدلات البطالة بين المواطنين السعوديين.

3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشاريع الإنشائية على تحسين مستوى البنية التحتية في المملكة العربية السعودية.

4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشاريع الإنشائية على زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين مناخ الاستثمار في المملكة.

5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشاريع الإنشائية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

6. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشاريع الإنشائية على تعزيز القدرة التنافسية للمملكة العربية السعودية على المستويين الإقليمي والعالمي.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة والإطار النظري

مقدمة

يتناول هذا الفصل من البحث "المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية ضمن رؤية 2030: تحليل لمساهمتها في النمو الاقتصادي المستقبلي" الإطار النظري الذي يستعرض الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع. يهدف هذا الفصل إلى توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمشاريع الإنشائية وأثرها على الاقتصاد الوطني، مع التركيز على رؤية 2030 كإطار استراتيجي شامل.

سيتم في هذا الفصل تناول تعريف المشاريع الإنشائية وأهميتها في التنمية الاقتصادية، بالإضافة لاستعراض كيفية قياس أثر هذه المشاريع على النمو الاقتصادي، مع تقديم أمثلة من مشاريع قائمة. كما سيتم مناقشة كيف تسهم المشاريع الإنشائية في تحقيق أهداف رؤية 2030، مع الإشارة إلى الدراسات السابقة التي تناولت هذه العلاقة. كما سيتم تسليط الضوء على السياق الاقتصادي للمملكة العربية السعودية، مما يتيح فهماً أعمق لدور المشاريع الإنشائية في تعزيز التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المستقبلي.

الدراسات السابقة

دراسات تتعلق بالمشاريع الإنشائية

1. دراسة العمودي وزملاؤه (2024) بعنوان "تأثير ضغط الجدول الزمني على أداء المشروع: بالتطبيق على المشاريع الإنشائية في منطقة الرياض"، تم الكشف عن التحديات الجسيمة التي تواجه المشاريع الإنشائية نتيجة تسريع وتيرة الإنجاز. هدفت الدراسة إلى تقييم الآثار المترتبة على ضغط الجدول الزمني على مختلف جوانب أداء المشروع، بما في ذلك الجودة، والتكلفة، والمدة، ونطاق العمل، ورضا أصحاب العمل. عن طريق استبيان شمل عينة واسعة من المهندسين العاملين في مشاريع إنشائية بالرياض، توصلت الدراسة إلى نتائج مثيرة للاهتمام.

أظهرت نتائج الدراسة أن ضغط الجدول الزمني يؤثر سلباً وبشكل كبير على جودة العمل المنجز. حيث إن التسرع في الإنجاز غالباً ما يؤدي إلى تقصير في عمليات الفحص والتحقق، مما ينتج عنه أخطاء إنشائية تؤثر على سلامة المباني وماتانتها. كما كشفت الدراسة عن علاقة طردية بين ضغط الجدول الزمني وزيادة التكاليف، وذلك بسبب الحاجة إلى تكثيف الموارد البشرية والمادية، وتزايد احتمالية حدوث أعمال إضافية نتيجة للأخطاء الناجمة عن التسرع. بالإضافة إلى ذلك، أشارت الدراسة إلى أن ضغط الجدول الزمني يؤدي إلى تقليص نطاق العمل، حيث يتم التضحية ببعض الحاجات غير الضرورية من أجل الالتزام بالجدول الزمني المحدد.

وبناءً على هذه البيانات، قدمت البحث عدد من المقترحات الهامة لتحسين إدارة ضغط الجدول الزمني وتقليل آثاره السلبية. شملت هذه التوصيات ضرورة وضع خطط عمل تفصيلية تأخذ في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في المشروع، وتحديد المسار الحرج للأنشطة، وتوفير المواد الضرورية لتنفيذ المشروع في الوقت المحدد، وتعزيز التواصل الفعال بين جميع الأطراف المعنية، وتقييم أداء المشروع بشكل دوري وإجراء التعديلات اللازمة عند الضرورة.

2. دراسة الشمري آخرون (2024) بعنوان: أثر أنماط القيادة الإدارية على أداء المشاريع: دراسة تطبيقية على المشاريع الإنشائية بمدينة الرياض. هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين أنماط القيادة الإدارية وأداء المشاريع الإنشائية بمدينة الرياض. وجرى استخدام عينة عشوائية من 280 فرداً يعملون في هذه المشاريع لتوزيع استبيانات بهدف الوصول للبيانات اللازمة للإجابة عن أسئلة الدراسة. وبعد استبعاد الاستبيانات غير الصالحة، تم تحليل 212 استبانة، أي ما يعادل 77% من إجمالي الاستبيانات الموزعة. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والاجابة عن الاسئلة وتفسير النتائج.

وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة طردية قوية بين نمطي القيادة التحويلية والتبادلية وبين أداء المشاريع الإنشائية. وأظهرت النتائج تفوق نمط القيادة التحويلية بشكل خاص في تحفيز الموظفين وتعزيز روح الفريق، مما أدى إلى رفع مستوى العمل وإنجاز المشاريع في الوقت المحدد. وعلى النقيض، لم يظهر لنمط القيادة الحرة أي تأثير إيجابي على أداء المشاريع.

بناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة التركيز على تطوير مهارات القيادة لدى المدراء والمشرفين على المشاريع الإنشائية. كما أكدت الدراسة على أهمية التواصل الفعال بين القادة وفريق العمل، وتلبية احتياجاتهم المهنية والشخصية، وتعزيز ثقافة تبادل الأفكار والابتكار. بالإضافة إلى ذلك، أوصت الدراسة بضرورة الاستثمار في تطوير مهارات جميع أفراد الفريق، بما في ذلك المهارات القيادية، لتعزيز مشاركتهم في صنع القرار وتحمل المسؤولية.

3. دراسة أحمد والعميم (2019) بعنوان "دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في كفاءة المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية"، تم التركيز على التحديات والفرص التي تعاني منها المشاريع الصغيرة في المملكة. هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل الأساسية التي تؤثر على نجاح هذه المشروعات، وذلك في سياق دعم رؤية المملكة 2030.

عن طريق استبيان شمل 282 رائد أعمال، توصلت الدراسة إلى أن عدد مختلف من العناصر، بما في ذلك العوامل الإدارية، التسويقية، التمويلية، البشرية، والتشريعية، تلعب دوراً حاسماً في تحديد مدى نجاح المشروع. واعتماداً على نتائج الدراسة، أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات الهامة لتعزيز كفاءة المشروعات الصغيرة. شملت هذه التوصيات ضرورة تحسين البيئة التشريعية والقانونية التي تعمل فيها هذه المشروعات،

وتوفير مصادر تمويل مناسبة بأسعار فائدة تنافسية، والاستثمار في تطوير مهارات رواد الأعمال، وتعزيز التعاون بين القطاع العام والخاص لدعم هذه المشروعات وتوفير الخدمات الاستشارية لها. أضافت الدراسة بعداً جديداً لفهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة في المملكة، وقامت بتحديد عدد من الحلول العملية التي يمكن أن تساهم في تعزيز مساهمة هذه المشروعات في النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

4. دراسة الزعبي والجبير (2019) بعنوان: أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على أداء المشاريع الإنشائية دراسة حالة على جمعية مستثمري قطاع الإسكان في الأردن. هدفت الدراسة لتقييم الأثر المباشر لتطبيق قواعد الإدارة الشاملة للجودة على أداء المشاريع الإنشائية، واختارت الدراسة جمعية المستثمرين في القطاع السكني بالأردن كنموذج لدراسة هذه العلاقة. وقد اعتمدت الدراسة على منهجية بحثية دقيقة، حيث تم جمع البيانات من مجموعة من المستثمرين الأعضاء في الجمعية بشكل عشوائي عبر استبيانات مصممة خصيصاً لهذا الغرض.

أظهرت نتائج الدراسة تأثيراً إيجابياً ملحوظاً لتطبيق مبادئ الجودة الشاملة على مختلف جوانب أداء المشاريع الإنشائية. فقد ساهمت هذه المبادئ في تحقيق تحسينات ملموسة في التكاليف، حيث أدت إلى تقليل الهدر وتحسين كفاءة استخدام الموارد. كما أدت إلى تحسين جودة العمل المنفذ وتقليل الأخطاء، مما زاد من رضا العملاء. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت مبادئ تطبيق الجودة في تسريع وتيرة إنجاز المشاريع والالتزام بالمواعيد المحددة.

ولم تكتف الدراسة بتحديد التأثير الإجمالي للجودة الشاملة، بل استطاعت تحديد العناصر الفرعية الأكثر تأثيراً. فقد تبين أن عناصر مثل تمكين الموظفين، والتحسين المستمر، وتركيز العملاء تلعب دوراً حاسماً في تحقيق النجاح.

بناءً على نتائج الدراسة جرى تقديم توصيات مهمة، منها تشجيع جمعية المستثمرين على تبني مبادئ الجودة الشاملة وتطبيقها على نطاق واسع، والتركيز على تطوير كفاءات الموظفين في مجال الجودة، ووضع مؤشرات أداء لقياس التقدم المحرز. كما أوصت الدراسة بتوسيع نطاق البحث لتشمل قطاعات أخرى، وذلك للاستفادة من هذه النتائج وتعميمها.

5. دراسة العمر والشريف (2022) بعنوان: الحاجة الى مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام في توفير المشاريع في المملكة العربية السعودية. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص في توفير المشاريع بالمملكة العربية السعودية، وتحديد المعوقات التي تواجه هذه الشراكة، واقتراح الحلول اللازمة لتعزيزها، وذلك في إطار رؤية المملكة 2030. تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، حيث تم جمع البيانات من خلال استبيانات موجهة لموظفي القطاع العام والخاص والقطاع

الثالث. شملت عينة الدراسة مجموعة من موظفي القطاع العام والخاص والقطاع الثالث، وتم اختيارهم بطريقة ميسرة.

أظهرت نتائج الدراسة وجود حاجة ملحة لتعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص في توفير المشاريع، وذلك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وزيادة كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما بينت الدراسة عن وجود بعض التحديات التي تحول دون تحقيق شراكة فعالة بين القطاعين، مثل الإجراءات الروتينية المعقدة والافتقار إلى الأطر القانونية والتنظيمية اللازمة.

من أهم توصيات ومقترحات الدراسة تعزيز الشراكة بين القطاعين حيث يجب على الحكومة السعودية اتخاذ إجراءات حازمة لتعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص، وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار. كما أوصت بتبسيط الإجراءات الروتينية وتقليل البيروقراطية لتسهيل عملية الشراكة بين القطاعين. واقترحت الدراسة تطوير الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم الشراكة بين القطاعين، وتوفير ضمانات كافية للمستثمرين. وكذلك يجب بناء القدرات لدى الموظفين في القطاعين العام والخاص لتطوير المشاريع المشتركة. وأخيرا أوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على المشاريع ذات الأولوية بحيث يجب التركيز على المشاريع التي تحقق أهداف التنمية المستدامة وتساهم في تحقيق رؤية المملكة 2030.

6. دراسة جابر يوسف محمد يوسف (2012) بعنوان "تقييم استخدام منهجية إدارة المشاريع في المشاريع الإنشائية بالمملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية لآراء عينة من المكاتب الهندسية وشركات المقاولات". هدفت الدراسة إلى تبيان أهمية استخدام منهجية إدارة المشاريع وعلاقتها بالمشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2008 إلى 2011. كما سعت لاستقصاء تأثير تطبيق هذه القواعد على الأعمال المرتبطة بها، وتقويم الأداء الإداري والمعرفي، بالإضافة إلى تحديد المتطلبات الأساسية اللازمة لنجاح تطبيقها.

استخدمت الدراسة استبيانًا مصممًا لجمع البيانات، حيث تم تحليل آراء 122 استبيانًا من أصل 150 من مجتمع الدراسة، والذي شمل 75 مديرًا من المكاتب الهندسية وشركات المقاولات في المناطق الرئيسية بالمملكة (الرياض، جدة، الدمام). وتم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

أظهرت النتائج وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لغياب الكفاءات والكوادر العلمية والإدارية، وغياب دور مكتب إدارة المشاريع، بالإضافة إلى نقص الوعي بأهمية إدارة المشاريع كميزة تنافسية، مما أثر بشكل سلبي على نجاح تطبيق منهجية إدارة المشاريع في القطاع الإنشائي.

كما قدمت الدراسة مجموعة من المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تحسين فعالية تطبيق منهجية إدارة المشاريع وتعزيز نجاحها في القطاع الإنشائي بالمملكة. ومن بين هذه التوصيات: وضع خطط شاملة لتأهيل وتدريب الكوادر، خصوصًا مدراء المشاريع في مجالات إدارة المشاريع؛ ضرورة عدم اعتبار الأجر المادي عائقًا أمام اختيار العناصر ذات الكفاءة؛ أهمية إنشاء مكتب لإدارة المشاريع داخل المنظمات لمتابعة وتطوير المنهجيات المستخدمة؛ تعزيز التواصل بين جميع الأطراف المعنية عبر الجامعات والجمعيات المهنية؛ وزيادة الوعي بأهمية إدارة المشاريع كميزة تنافسية.

ساهمت هذه التوصيات في تعزيز فعالية تطبيق منهجية إدارة المشاريع وتحقيق النجاح المطلوب في هذا المجال الأساسي بالمملكة.

7. دراسة: المحسن وآخرون (2024): بعنوان: A Comparative Study on Causes of Delay Incompletion of Construction Projects in Oman

حددت هذه الدراسة المشكلات الناتجة عن التأخر في اتمام المشاريع الإنشائية في سلطنة عمان. تم إجراء دراسة ميدانية على عدد من المشاريع في منطقة مسقط لجمع البيانات اللازمة للتحليل. شملت الدراسة مجموعتين من المشاريع، حيث تضمنت المجموعة الأولى المشاريع التي تم إنشاؤها خلال الفترة 2007-2008، بينما شملت المجموعة الثانية المشاريع التي تم إنشاؤها خلال الفترة 2009-2010.

أظهرت النتائج أن 40% من المشاريع التي تم إنشاؤها خلال الفترتين المذكورتين قد عانت من تأخيرات في الإنجاز، مع وجود اختلافات طفيفة في مدة التأخير بين المجموعتين. كما تبين أن أسباب التأخير تتغير مع مرور الوقت وفقًا لمتغيرات مختلفة، حيث كانت الأسباب المتعلقة بالمالك هي السبب الرئيسي للتأخير، وكان الملاك هم أول من يسعى لإيجاد حلول لهذه المشكلات.

تساهم هذه النتائج في فهم أعمق للتحديات التي تواجه قطاع البناء في عمان وتسليط الضوء على الحاجة إلى استراتيجيات فعالة لمعالجة هذه التأخيرات وتحسين إدارة المشاريع الإنشائية.

8. دراسة الشيحة والديب (2019) بعنوان: مدى الحاجة لتطوير أنظمة وهياكل الإدارة المحلية المواكبة رؤية المملكة العربية السعودية 2030

ناقشت الدراسة مدى الحاجة لتطوير أنظمة وهياكل الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية؛ وذلك بهدف النهوض بالمحليات لتمكينها من التعامل بفعالية مع أهداف وبرامج الرؤية الوطنية 2030 وبمراجعة تحليلية لنصوص تنظيمات الإدارة المحلية السعودية وهياكلها تبين أن هناك فجوة بين تطلعات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 في تحقيق مجتمع حيوي : بيئته عامرة" و "وطن" طموح: حكومته فاعلة وواقع الإدارة المحلية، وذلك نتيجة عدم تمتع الوحدات المحلية ومجالسها (مجالس المناطق، والمجالس المحلية،

والمجالس البلدية بالاستقلال الإداري والمالي، وضعف دورها وصلاحياتها، ومحدودية مواردها الذاتية، وتعدد مرجعياتها المركزية. ولذلك توصي الدراسة لموائمة الإدارة المحلية مع تطلعات الرؤية الوطنية 2030 بإصدار نظام (قانون) موحد ومتكامل للإدارة المحلية يوحد مرجعيتها، ويحدد معايير إنشاء وتعديل مستوياتها، وحدود نطاقها المكاني، ومواردها، ومهامها وصلاحياتها، والعلاقة التنسيقية فيما بين مجالسها، والاعتراف للوحدات المحلية ومجالسها بالشخصية المعنوية، ومنحها الصلاحيات التي تتناسب مع مسؤولياتها ومهامها في صياغة وتنفيذ استراتيجيات التنمية المحلية وإدارة وتمثيل المجتمعات المحلية وتقنين علاقتها بالهيئات المركزية بالموازنة بين الممارسة المركزية واللامركزية.

9. دراسة Kumar (2023) بعنوان: "رؤية المملكة العربية السعودية 2030": الإصلاحات الهيكلية وتحدياتها.

تقيم هذه الدراسة المشروع العملاق الذي أطلقه ولي العهد السعودي، "رؤية 2030"، والذي تم فرضه كشكل جديد من العقد الاجتماعي لتنويع اقتصاد البلاد وإنهاء الاعتماد على عائدات النفط. ويهدف المشروع إلى إنعاش الاقتصاد المتعثر منذ فترة طويلة، ودفع مؤشرات كافة القطاعات إلى ما فوق المتوسطات العالمية. في الوقت نفسه، تواجه الرؤية تحدياً هائلاً حيث أن المملكة تحركها القيم الإسلامية الملكية الاستبدادية التي تنبذ مفهوم الحداثة، النتيجة الطبيعية النهائية لرؤية الأمير. تقوم هذه الورقة في المقام الأول بتقييم إدارة نظام التعليم والرعاية الصحية بناءً على العقد الاجتماعي القديم وتسعى إلى إجراء تغييرات أو إعادة هيكلة محتملة وفقاً لأهداف "رؤية 2030". وتتناول الورقة أيضاً إدارة نقص المياه الذي من المتوقع أن يصبح أكثر حدة مع إطلاق مشاريع ضخمة لتطوير البنية التحتية. علاوة على ذلك، وجدت هذه الورقة أن "رؤية 2030" تتخطى الحدود بشكل مطرد، على الرغم من وجود تحديات معيقة تتراوح بين توافر المهندسين المهرة والتعنت الاجتماعي والثقافي والديني. ومع ذلك، يمكن القول بأن الإصلاح الثقافي والاجتماعي والسياسي يمكن تصوره ما لم يكن لدى المواطن إرادة ورؤية قوية بغض النظر عن مدى اضطراب الفترة الانتقالية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد بدوره في تبسيط النمو الاقتصادي للمملكة.

10. دراسة Usama (2018) بعنوان: "تحسين الإنتاجية في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية". تناولت هذه الدراسة تحديد العديد من أسباب الهدر في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى إمكانية التحكم فيها. تم تصنيف أسباب النفايات التي يمكن التحكم فيها إلى أربع مجموعات على أساس المسؤول (المالك، المشرف، المقاول، أو المشترك). تم الحصول على درجة مقبولة من الاتفاق بين المجموعات المشاركة من خلال إجراء اختبارين لتحليل الاتفاق. تم تحديد أهمية كل سبب محدد للنفايات من خلال مؤشر الأهمية النسبية. تم قياس تأثير استخدام التقنيات الهزيلة على الأسباب التي يمكن السيطرة عليها للنفايات. وتوصلت الدراسة إلى أن المسؤولية الأعلى تقع على عاتق المجموعة المشتركة بينما أدنى

مسؤولية تقع على عاتق المجموعة الاستشارية. حوالي 88% من أسباب الهدر التي يمكن التحكم فيها يمكن أن تتأثر بالعجاف إما كلياً أو جزئياً. وأكدت النتائج أهمية استخدام التقنيات الخالية من الهدر في تقليل النفقات وزيادة الإنتاجية في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية.

دراسات تتعلق بالنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

1. دراسة نصر الدين وآخرون (2020) بعنوان "تأثير التجارة الإلكترونية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية"

هدفت هذه الدراسة، إلى دراسة الارتباط بين التجارة الإلكترونية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1995 إلى 2020. اتبع البحث المنهج الكمي، واستخدموا اختبارات الانحدار الخطي المتعدد لتحليل البيانات. تم اختيار عدد من المتغيرات المستقلة المرتبطة بالتجارة الإلكترونية، مثل عدد اشتراكات الموبايل، وتناسب التجارة إلى إجمالي الناتج الوطني، وعدد الأسهم المتداولة عبر الإنترنت، بهدف تقييم أثرها على المتغير التابع وهو إجمالي الناتج الوطني.

توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط طردي قوي دال احصائياً بين عدد اشتراكات الهواتف المتنقلة، وتناسب التجارة إلى إجمالي الإنتاج، وعدد الأسهم المتداولة عبر الإنترنت، وبين إجمالي الإنتاج. هذا يعني أن ارتفاع هذه المتغيرات تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي للمملكة. على الرغم من ذلك، أشارت الدراسة إلى أن بعض المتغيرات الأخرى ذات علاقة بالتجارة الإلكترونية، مثل نسبة مستخدمي الإنترنت ونسبة مشتركي الهواتف المتنقلة من السكان، قد يكون لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

استناداً إلى ما توصلت له الدراسة، قدم الباحثون عدد من المقترحات، من بينها:

- توجيه التقنية واستخداماتها نحو الأغراض الإنتاجية: يجب استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين الإنتاجية وزيادة الكفاءة في مختلف القطاعات.
- نشر الوعي وثقافة الاستخدام الهادف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: يجب بذل جهود لتوعية الأفراد والشركات بأهمية استخدام التكنولوجيا بشكل فعال في الأعمال التجارية.
- خلق فرص استثمارية جديدة قائمة على الابتكار من خلال تأمين بيئة جاذبة للاستثمار في المشاريع التقنية.

تعتبر هذه الدراسة مساهمة مهمة في فهم العلاقة المعقدة بين التجارة الإلكترونية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن أن تساعد صناع السياسات ورجال الأعمال في اتخاذ قرارات أكثر استنارة لدعم نمو الاقتصاد الرقمي في المملكة.

2. دراسة الخطيب (2013) بعنوان: "أثر التنوع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية"

سعت هذه الدراسة إلى دراسة الارتباط بين التنوع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1970 إلى 2013.

استخدم البحث على المنهج الكمي، واعتمد على مؤشر هيرفيندال-هيرشمان لقياس التنوع الاقتصادي في خمسة متغيرات: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الحكومية، وتكوين رأس المال الثابت. كما قام بحساب معامل تنوع مركب كمعدل مرجح لهذه المتغيرات الخمس.

اعطت الدراسة مجموعة من النتائج حيث حققت السعودية درجة تنوع اقتصادي معتدلة وغير كافية. كما بينت النتيجة توفر ارتباط سالب بين معامل التنوع المركب ومعدل النمو الاقتصادي، مما يشير إلى أن التنوع الاقتصادي لم يكن له أثر موجب على التطور الاقتصادي في المملكة.

يمكن استنتاج أن الدراسة تشير إلى الحاجة إلى تنوع الاقتصاد السعودي بشكل أكبر للوصول نمو اقتصادي مستدام.

3. دراسة يفيان والشهراني (2023) بعنوان: "العوامل المؤثرة على الاقتصاد الخفي وأثرها على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2007-2021)"،

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليل، واستخدمت اختبارات الانحدار الخطي المتعدد لتحديد العلاقة بين الاقتصاد الخفي كمتغير تابع ومتغيرات مستقلة مثل عدد العمالة الأجنبية وحجم الصادرات النفطية ومعدل البطالة ومعدل التضخم ومعدل السعودة وإجمالي عدد السجلات التجارية. تم اختيار هذه المتغيرات اعتماداً على الدراسات السابقة واجتهادات الباحثين.

وصلت الدراسة إلى نتائج مثيرة للاهتمام، حيث أظهرت وجود علاقة طردية بين الاقتصاد الخفي وعدد العمالة الأجنبية ومعدل البطالة. هذا يعني أن زيادة عدد العمالة الأجنبية ومعدل البطالة يساهم في زيادة حجم الاقتصاد الخفي. وعلى النقيض، لم تظهر أي ارتباط ذو دلالة إحصائية بين الاقتصاد الخفي وباقي المتغيرات المستقلة التي تم دراستها.

اعتماداً نتائج الدراسة، جرى تقديم عدة توصيات لمعالجة مسألة الاقتصاد الخفي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في المملكة العربية السعودية، من بينها:

- تطوير سياسات سوق العمل: التأكيد على زيادة فرص الوظائف للمواطنين السعوديين وتقليل استقدام العمالة الأجنبية.
- تنوع الاقتصاد: الاعتماد على قطاعات اقتصادية متنوعة وتعزيزها.

- السعي للقضاء على الفساد من خلال تطبيق المساءلة وتوفير المصداقية في القطاع العام والخاص.
- تحسين الإجراءات الرقابية: مراقبة الأنشطة الاقتصادية بشكل أكثر فعالية للحد من الاقتصاد الخفي.
- تطوير بيئة ومناخ الأعمال: تسهيل إجراءات التسجيل التجاري ودعم الشركات الصغيرة والشركات المتوسطة.

4. دراسة الباتل (2003) بعنوان: "الاستثمارات الحكومية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية"، هدفت الدراسة إلى استقصاء الدور الذي تلعبه الأعمال والاستثمارات الحكومية في المملكة في تحفيز الأعمال الخاصة ونمو المجال الخاص في الأعمال غير البترولي خلال السنوات من 1964-1998م. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أساليب إحصائية متقدمة لتحليل البيانات، مثل اختبارات السكون والتكامل وتصحيح الأخطاء، وذلك لتحديد العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة. أعطت الدراسة مجموعة نتائج مهمة تشير إلى توفر علاقة طويلة الأجل بين الاستثمارات الحكومية واستثمارات القطاع الخاص ونمو الناتج المحلي في المملكة. وهذا يعني أن الزيادة في الاستثمارات الحكومية تساهم في تحفيز الاستثمارات الخاصة ونمو الاقتصاد بشكل عام. كما أكدت الدراسة على أهمية الاستثمارات المحلية في مشاريع البنية التحتية لدعم الاستدامة في الاقتصاد.

بناء على ما توصلت له الدراسة، جرى اقتراح عدة توصيات منها الحفاظ على الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية: نظرًا لأهميتها في دعم النمو الاقتصادي المستدام. وضرورة تحقيق توازن بين دور الحكومة في الاستثمار ودور استثمارات القطاع الخاص، مع التركيز على المشاريع التي تساعد في توفير التنمية المستدامة. وتقييم المشاريع الحكومية بشكل دوري للوصول للأهداف المرادة منها. وأخيراً تطوير آليات تمويل الاستثمارات الحكومية: يجب البحث عن مصادر تمويل مستدامة للاستثمارات المحلية، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

5. دراسة العضاضي (2023): بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030"

هدفت الدراسة الى التحقيق في دور واهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030 خلال الفترة 2010-2021 وذلك باستخدام دالة النمو الاسية، نموذج الاتجاه الخطي العام ومصفوفة معاملات الارتباط.

أكدت النتائج على وجود تأثير إيجابي ومباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السعودي بالرغم من انخفاضه في بعض السنوات نتيجة أزمة فيروس كورونا.

ركزت التوصيات على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أثره المباشر على النمو الاقتصادي حيث يحفز بدوره الاستثمار المحلي ويرفع التكوين الرأسمالي والبشري كما يساعد في نقل التكنولوجيا الى البلد المستضيف.

6. دراسة ششه وآخرون (2023) بعنوان: "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2020)".

هدفت الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة المذكورة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي، واستخدمت تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتحديد العلاقة بين نمو القطاع الصناعي كمتغير تابع ومتغيرات مستقلة مرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر مثل: إجمالي تكوين رأس المال الثابت، إجمالي عدد العمال في المصانع، صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة، إجمالي الصادرات الصناعية، والانفتاح التجاري. تم اختيار هذه المتغيرات بناءً على الدراسات السابقة واجتهادات الباحثات.

توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة تشير إلى وجود علاقة طردية بين نمو القطاع الصناعي وبين كل من: إجمالي تكوين رأس المال الثابت، إجمالي عدد العمال في المصانع، صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة، وإجمالي الصادرات الصناعية. هذا يعني أن زيادة هذه المتغيرات تساهم في نمو القطاع الصناعي. وعلى النقيض، أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية بين نمو القطاع الصناعي والانفتاح التجاري، وهو ما يتعارض مع التوقعات النظرية.

في ضوء نتائج الدراسة، يمكن اقتراح عدة توصيات لتعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية، من بينها: تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير بيئة جاذبة للاستثمار وتبسيط الإجراءات. والتركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والتي تساهم في نقل التكنولوجيا وتطوير الكفاءات المحلية. تطوير البنية التحتية لتلبية احتياجات القطاع الصناعي وتسهيل عمليات الإنتاج والتوزيع. كذلك دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة: لتعزيز دورها في سلسلة القيمة الصناعية. وأخيراً تطوير الكوادر الوطنية من خلال برامج التدريب والتأهيل لتلبية احتياجات القطاع الصناعي.

الإطار النظري

سيتم تناول تعريف المشاريع الإنشائية وأهميتها في التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في نجاح هذه المشاريع. واستعراض كيفية قياس أثر هذه المشاريع على النمو الاقتصادي، مع تقديم أمثلة من مشاريع قائمة. ومناقشة كيف تسهم المشاريع الإنشائية في تحقيق أهداف رؤية 2030، مع الإشارة إلى الدراسات السابقة التي تناولت هذه العلاقة.

كما سيتم تسليط الضوء على التحديات المعاصرة التي تواجه قطاع البناء، بما في ذلك تأثير التكنولوجيا والتغيرات الثقافية والاجتماعية. تتضمن الدراسات السابقة مجموعة من المفاهيم والنظريات التي توضح العلاقة بين المشاريع الإنشائية والنمو الاقتصادي. فقد أظهرت الأبحاث أن المشاريع الإنشائية تؤثر بشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي، وتوفر فرص العمل، وتعزز البنية التحتية، مما ينعكس إيجاباً على التنمية المستدامة.

من خلال هذا الإطار النظري والدراسات السابقة، يسعى البحث إلى تقديم رؤى جديدة حول كيفية تحسين مساهمة المشاريع الإنشائية في النمو الاقتصادي المستقبلي، مما يساهم في تحقيق أهداف المملكة العربية السعودية نحو التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي.

المبحث الأول: رؤية المملكة 2030

مفهوم رؤية المملكة 2030

في ظل التحديات المتعددة التي تواجه المملكة العربية السعودية على مختلف الأصعدة التنموية، حرصت المملكة على تبني مبادرات ورؤى شمولية تهدف إلى مواكبة التقدم وتحقيق تطور جذري في كافة المجالات. وقد أطلقت رؤية 2030 في 25 من أبريل لعام 2016، تحت إشراف مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية الذي يرأسه الأمير محمد بن سلمان، ولي عهد المملكة.

تسعى قيادات المملكة من خلال هذه الرؤية إلى وضع خطة استراتيجية تتضمن مجموعة من الأهداف الطموحة التي تشمل جميع جوانب التنمية، بما في ذلك الاقتصاد، التعليم، الصحة، والثقافة. يُعتبر تنفيذ رؤية 2030 مسؤولية مشتركة بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى القطاع غير الربحي، مما يعكس التزام المملكة بتعزيز الشراكات الفعالة لتحقيق الأهداف المرجوة.

تتضمن رؤية 2030 مجموعة من البرامج والمبادرات المساعدة التي تهدف إلى تحويل هذه الأهداف إلى واقع ملموس في أقرب وقت ممكن. ومن بين هذه البرامج، نجد برنامج التحول الوطني الذي يركز على تطوير القطاع الحكومي وتعزيز كفاءة الأداء، مما يساهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما

تشمل الرؤية مشاريع كبرى مثل مدينة نيوم ومشروع البحر الأحمر، والتي تهدف إلى تنويع الاقتصاد السعودي وخلق فرص عمل جديدة (القحطاني، 2023)..

من خلال هذه الرؤية الطموحة، تسعى المملكة إلى تحقيق مكانة الريادة على المستوى الإقليمي والدولي بحلول عام 2030. إن الالتزام بتحقيق أهداف رؤية 2030 يعكس طموح القيادة السعودية في بناء مستقبل مستدام يعزز من جودة الحياة ويحقق الرفاهية لجميع المواطنين.

محاور رؤية المملكة 2030

تُعتبر رؤية المملكة 2030 خطة استراتيجية طموحة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز مكانة المملكة العربية السعودية على الساحة العالمية. من خلال التركيز على ثلاثة محاور رئيسية، تسعى هذه الرؤية إلى تحسين جودة الحياة للمواطنين، وتعزيز الاقتصاد الوطني، وبناء وطن يتسم بالطموح والابتكار. فيما يلي تفاصيل المحاور الثلاثة:

مجتمع حيوي:

تسعى رؤية المملكة 2030 إلى بناء مجتمع يتمتع بحياة صحية ونشطة، حيث تركز على تحسين جودة الحياة من خلال مجموعة من المبادرات والبرامج. تهدف هذه الرؤية إلى إنشاء بيئة جذابة تعزز من رفاهية الأفراد، مما يساهم في تعزيز الروابط الاجتماعية والثقافية. تشمل أهداف هذا المحور تعزيز الصحة العامة من خلال تحسين الخدمات الصحية وتوفير رعاية صحية متكاملة، بالإضافة إلى دعم الفنون والأنشطة الثقافية لتعزيز الهوية الوطنية. كما يركز المحور على زيادة فرص الترفيه والأنشطة الرياضية لتشجيع نمط حياة نشط.

اقتصاد مزدهر:

تعتبر الرؤية أن الاقتصاد هو العمود الفقري للتنمية المستدامة. تهدف إلى خلق بيئة تجذب الاستثمارات وتوسع القاعدة الاقتصادية، مما يساهم في توفير فرص عمل متنوعة لجميع المواطنين. تتضمن استراتيجيات هذا المحور تحفيز الاستثمار من خلال استغلال الموقع الجغرافي المتميز للمملكة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وتنويع الاقتصاد لتقليل الاعتماد على النفط عبر تطوير قطاعات جديدة مثل السياحة والتكنولوجيا. كما تسعى الرؤية إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الدعم والتسهيلات اللازمة لزيادة مساهمتها في الاقتصاد.

وطن طموح:

تتميز رؤية المملكة 2030 بطموحها العالي، حيث تسعى إلى تحديث الأنظمة والخدمات الحكومية وتعزيز الشفافية والمساءلة. يهدف هذا المحور إلى بناء علاقة قوية بين الحكومة والمواطنين، مما يعزز من المشاركة

المجتمعية. تشمل ملامح هذا المحور تحسين الحوكمة من خلال تحديث الأنظمة الإدارية لضمان فعالية وكفاءة الخدمات الحكومية، وتعزيز الشفافية بتطبيق ممارسات تضمن الوضوح في جميع العمليات الحكومية. كما يتم دعم القطاع غير الربحي لتعزيز دوره في تحقيق التنمية المستدامة.

من خلال هذه المحاور الثلاثة، تسعى رؤية المملكة 2030 إلى بناء مستقبل مشرق للمملكة العربية السعودية، حيث يتكامل المجتمع الحيوي مع الاقتصاد المزدهر لتحقيق وطن طموح يتسم بالتقدم والازدهار.

قطاع الإنشاءات في السعودية ضمن رؤية 2030

يشهد القطاع الإنشائي في المملكة العربية السعودية تحولات كبيرة ضمن رؤية المملكة الطموحة لعام 2030. تسعى الحكومة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع البناء والتشييد، مما يعزز من تنوع مصادر الدخل ويقلل الاعتماد على النفط. يترافق ذلك مع التوجه نحو التطور التكنولوجي، حيث يتم استخدام التقنيات الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي وتقنيات الطباعة ثلاثية الأبعاد، مما يسهم في تحسين كفاءة العمل وتقليل التكاليف.

تستدعي هذه التحولات مجموعة من التغيرات الاجتماعية، مثل زيادة عدد السكان وتوسع الطلب على الإسكان والبنية التحتية. تسعى المملكة إلى زيادة نسبة تملك المواطنين للمساكن وتطوير البنية التحتية في القطاعين التعليمي والصحي، مما يعكس التزامها بتحقيق التنمية المستدامة.

تلعب شركات المقاولات العامة دورًا حيويًا في هذا السياق، حيث تعتبر من الجهات الأساسية التي تساهم في تنفيذ مشاريع البنية التحتية بمختلف أنواعها، بدءًا من الطرق والجسور وصولاً إلى المطارات والموانئ. تقدم هذه الشركات مجموعة واسعة من الخدمات، بما في ذلك إنشاء المباني السكنية والتجارية وتأسيس المرافق العامة، مما يساهم في تحفيز الاقتصاد المحلي وخلق فرص العمل.

ومع ذلك، تواجه شركات المقاولات تحديات متعددة، منها المنافسة الشديدة وتغيرات اللوائح والتشريعات وارتفاع تكاليف المواد البنائية ونقص العمالة الماهرة. إلا أن هذه التحديات تأتي مع فرص كبيرة للنمو، حيث يُتوقع أن تصبح السعودية أكبر سوق لقطاع البناء في العالم بحلول عام 2028.

تشير التقارير إلى أن قيمة المشاريع المرتبطة برؤية 2030 تتجاوز 1.3 تريليون دولار، مما يعكس حجم الفرص المتاحة في السوق. كما تسعى الحكومة إلى جذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 100 مليار دولار بحلول عام 2030، مع استهداف استضافة 150 مليون سائح سنويًا.

في الختام، يُعتبر مستقبل قطاع الإنشاءات في المملكة العربية السعودية واعدًا للغاية. من خلال الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، يمكن لهذا القطاع أن يسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف رؤية 2030 وتعزيز النمو الاقتصادي المستقبلي.

المبحث الثاني مساهمة المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية

مع تطور الاقتصاد السعودي وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية، شهد قطاع البناء والإنشاء في المملكة العربية السعودية تطوراً ملحوظاً على مر السنوات، فقد شهدنا نمواً ملحوظاً في عدد شركات مقاولات في السعودية وتنوع الخدمات التي تقدمها، مما جعل هذا القطاع يحظى بالاهتمام والاستثمار المتزايد.

تواجه شركات مقاولات في السعودية تصنيف أول تحديات متنوعة، بما في ذلك المنافسة الشديدة في السوق، والتشريعات واللوائح المتغيرة وتقنيات البناء المتطورة، لكن مع كل تحدي يأتي فرصة وتتمثل الفرص في زيادة الطلب على الخدمات البنائية والإنشائية في ظل الجهود المستمرة لتطوير البنية التحتية في المملكة، بالإضافة إلى التوسع في مجالات البناء السكني والتجاري والصناعي.

نتيجة للنمو الاقتصادي المتسارع والمشاريع الكبرى التي تشهدها المملكة. مع رؤية 2030، أصبحت الشركات تتبنى تقنيات حديثة وأساليب مبتكرة لتلبية الطلب المتزايد على البناء والتطوير. هذا التطور في شركات مقاولات في السعودية لا يقتصر على الأساليب الهندسية فحسب، بل يشمل أيضاً تحسين جودة التنفيذ وزيادة الكفاءة، مما يعزز من القدرة التنافسية في السوق. من خلال شراكات استراتيجية واستثمارات في التكنولوجيا، أصبحت شركات مقاولات في السعودية محركاً رئيسياً في بناء مستقبل مشرق للبلاد، حيث تساهم في تطوير البنية التحتية والمشاريع السكنية والتجارية التي تعكس تطلعات رؤية المملكة.

أهمية قطاع البناء والإنشاء في الاقتصاد السعودي

يُعتبر قطاع البناء والإنشاء أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد السعودي، حيث يلعب دوراً محورياً في تعزيز التنمية والنمو. مع تزايد المشاريع الكبرى والمبادرات الطموحة التي تتبناها الحكومة، يساهم هذا القطاع بشكل كبير في توفير فرص العمل وزيادة الاستثمارات. يوفر قطاع البناء والإنشاء البنية التحتية الضرورية لمختلف المجالات، بدءاً من الإسكان والمرافق العامة وصولاً إلى النقل والتجارة، مما يعزز من قدرة الاقتصاد السعودي على المنافسة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

عبر تطوير مشاريع كبرى مثل المدن الجديدة والمشاريع الصناعية، يصبح هذا القطاع عنصراً أساسياً في تحقيق رؤية 2030، التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. تُعتبر صناعة البناء والإنشاء من القطاعات الحيوية التي تساهم في النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، وتتجلى أهمية الشركات الكبرى في هذا المجال من خلال عدة جوانب:

1. خلق فرص العمل: يُعد قطاع البناء والإنشاء مصدراً رئيسياً لتوفير فرص العمل في المملكة، حيث يشمل مجموعة متنوعة من المهن والتخصصات التي تستفيد منها القوى العاملة المحلية.

2. الاستثمارات الكبيرة: يشهد هذا القطاع استثمارات ضخمة في مشاريع البنية التحتية والعقارات السكنية والتجارية والصناعية، مما يعزز الاقتصاد المحلي ويدعم التنمية الاقتصادية.

3. تطوير البنية التحتية: يُسهم القطاع في تحديث وتطوير البنية التحتية في المملكة، بما في ذلك الطرق والمطارات والموانئ والمدن الصناعية، مما يُعزز من حركة التجارة ويساعد في تحقيق التنمية المستدامة.

4. تعزيز النمو الاقتصادي: يُعتبر قطاع البناء والإنشاء من بين القطاعات الرئيسية التي تُحفز النمو الاقتصادي في المملكة، حيث يدعم الاستثمارات ويعزز القطاعات الأخرى مثل الصناعة والخدمات.

بالتالي، يُمثل قطاع البناء والإنشاء عمودًا فقريًا للاقتصاد السعودي، مُسهمًا بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل للمواطنين.

التحديات التي تواجه المشاريع الإنشائية في السعودية في العصر الحالي

تواجه شركات المقاولات في المملكة العربية السعودية العديد من التحديات في الوقت الراهن، ومن أبرز هذه التحديات (يوسف، 2012):

1. المنافسة الشديدة: يشهد قطاع البناء والإنشاء في المملكة منافسة قوية بين الشركات المحلية والدولية، مما يجعل من الصعب على الشركات الصغيرة والمتوسطة تحمل التكاليف والمنافسة بفعالية.

2. التغيرات في اللوائح والتشريعات: تتغير التشريعات واللوائح في السعودية بشكل مستمر، مما يتطلب من الشركات الالتزام بالمعايير الجديدة وتحديث عملياتها بشكل دوري، مما قد يؤثر على التكاليف والجدوى المالية للمشاريع.

3. ارتفاع تكاليف المواد البنائية: يواجه القطاع زيادة ملحوظة في تكاليف المواد البنائية والمعدات، مما يزيد من تكاليف المشاريع ويضغط على هوامش الربحية.

4. نقص العمالة الماهرة: يُعتبر نقص العمالة المتخصصة أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها شركات المقاولات، مما قد يؤدي إلى تأخيرات في تنفيذ المشاريع ويؤثر على جودة العمل.

5. الأوضاع الاقتصادية العالمية: تتأثر شركات المقاولات في المملكة بالتحولات الاقتصادية العالمية، مثل تقلبات أسعار النفط والتباطؤ الاقتصادي العالمي، مما قد يؤثر على حجم الاستثمارات والمشاريع.

6. الضغط البيئي والاستدامة: تزداد الضغوط البيئية على شركات المقاولات لتنفيذ مشاريع أكثر استدامة وصديقة للبيئة، مما يتطلب استخدام تقنيات ومواد بنائية جديدة تلبي هذه المتطلبات بتكاليف إضافية.

تتطلب مواجهة هذه التحديات استراتيجيات مبتكرة وتعاونًا بين القطاعين العام والخاص لتعزيز كفاءة الأداء وتحقيق التنمية المستدامة في قطاع المقاولات بالمملكة.

الفرص المتاحة للشركات الإنشائية في السعودية

تتمتع شركات المقاولات في المملكة العربية السعودية بعدد من الفرص الواعدة. من أبرز هذه الفرص مشاريع البنية التحتية، حيث تشهد المملكة استثمارات ضخمة في مجالات مثل الطرق والجسور والمطارات والموانئ. هذه المشاريع تتيح فرصًا كبيرة لشركات المقاولات لتنفيذها وتحقيق أرباح مجزية.

كما يشهد قطاع التطوير العقاري نموًا مستمرًا، مما يوفر فرصًا لشركات المقاولات للمشاركة في مشاريع التطوير العقاري، سواء كانت سكنية أو تجارية أو سياحية. تشمل هذه المشاريع بناء المجمعات السكنية والفنادق والمنتجعات، مما يعزز من دور الشركات في هذا القطاع الحيوي.

فيما يتعلق بقطاع الطاقة والبترو، تعتبر هذه الصناعة من القطاعات الحيوية في المملكة، حيث توفر فرصًا لشركات المقاولات في مجالات البناء والصيانة والتشغيل للمنشآت البترولية والمصانع والمحطات الكهربائية. مع التركيز على تطوير قطاع السياحة والترفيه ضمن رؤية 2030، تفتح هذه المبادرات المجال أمام شركات المقاولات للمشاركة في بناء المنتجعات السياحية والمرافق الترفيهية والمتنزهات، مما يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني.

أخيرًا، تمثل شركات المقاولات في المملكة محورًا للاستفادة من التطورات التكنولوجية في مجال البناء. يتيح ذلك لها الفرصة لتطبيق تقنيات مبتكرة مثل الهندسة المعمارية الذكية والبناء بالطباعة ثلاثية الأبعاد، مما يعزز كفاءتها وقدرتها التنافسية.

دور الحكومة في دعم الشركات الإنشائية في السعودية

تلعب الحكومة السعودية دورًا حاسمًا في تعزيز أكبر شركات المقاولات من خلال عدة إجراءات وسياسات تهدف إلى توفير بيئة أعمال ملائمة. تقوم الحكومة بتنفيذ مشاريع كبرى في مجالات متعددة مثل البنية التحتية والطاقة والسياحة، مما يتيح فرصًا كبيرة لشركات المقاولات للمشاركة فيها (البابلي، 2016).

كما تقدم الحكومة تسهيلات مالية تشمل قروض بفائدة منخفضة وتسهيلات في السداد، بالإضافة إلى الدعم في الحصول على التراخيص اللازمة. هذا يساعد الشركات على تحسين قدرتها المالية وتنفيذ المشاريع بكفاءة. وتدعم الحكومة أيضًا تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ المشاريع الكبرى، مما يسهم في توجيه الاستثمارات وتحقيق التكامل بين القطاعين. علاوة على ذلك، تعمل الحكومة على تحديث التشريعات والسياسات المتعلقة بقطاع المقاولات لتوفير بيئة عمل ملائمة ومنافسة وتشجيع الابتكار والاستثمار. وأخيرًا، تقدم الحكومة برامج تدريبية لتطوير المهارات الفنية والإدارية للعمال المحليين، مما يعزز قدرة الشركات على تنفيذ المشاريع بفعالية وجودة عالية. تساهم هذه الفرص والدعم الحكومي بشكل كبير في تعزيز قطاع المقاولات وتحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

المبحث الثالث" النمو الاقتصادي المستقبلي في المملكة العربية السعودية

مفهوم النمو الاقتصادي ولمحة عن الاقتصاد السعودي وتوجهاته الحالية

إن فهم النمو الاقتصادي المستقبلي في المملكة العربية السعودية يتطلب دراسة شاملة للإصلاحات الحالية في المجال الاقتصادي، والقطاعات الواعدة، والتحديات التي تواجهها البلاد في سعيها نحو تحقيق التنمية المستدامة. هذا الفهم سيساعد صانعي السياسات والمستثمرين على اتخاذ قرارات مستنيرة تعزز من استدامة النمو وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للسعودية.

النمو الاقتصادي هو مفهوم يشير إلى الزيادة المستمرة في إنتاج السلع والخدمات في بلد ما على مدار نطاق زمني محدد، ويُقاس عادةً من خلال الناتج المحلي (GDP) أو الناتج القومي (GNP). يُعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تعكس صحة الاقتصاد، حيث يعكس زيادة في الدخل القومي، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وتقليل معدلات الفقر والبطالة.

يشهد الاقتصاد في المملكة العربية السعودية، تحولاً كبيراً نحو التنويع والاستدامة، وذلك في إطار رؤية 2030 التي تسعى إلى تخفيض الاعتماد على النفط وتطوير القطاعات الأخرى. تشمل هذه القطاعات السياحة، والتكنولوجيا، والطاقة المتجددة، مما يعكس التوجه نحو بناء اقتصاد أكثر تنوعاً ومرونة. تتطلب هذه التحولات استراتيجيات فعالة لتعزيز النمو الاقتصادي المستقبلي، بما فيها تطوير مناخ الأعمال، وتطوير البنى التحتية، وزيادة الاستثمارات الأجنبية والوطنية. كما أن المعوقات مثل تقلبات أسعار النفط، والاعتماد على العمالة الأجنبية، وضرورة تطوير المهارات البشرية تظل عوامل مهمة يجب مراعاتها للوصول للأهداف المرجوة في الاقتصاد (ماطي ورحمان، 2023).

الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية ورؤية 2030

أطلقت المملكة العربية السعودية رؤية 2030 في عام 2016 كاستجابة للتحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد، وتسعى هذه الرؤية إلى تحقيق تحول شامل في المجال الاقتصادي الوطني. تعتبر رؤية 2030 إطاراً استراتيجياً يركز على تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، مما يعكس الحاجة الملحة لتنويع الاقتصاد. في هذا السياق، تم تحديد مجموعة من الأهداف التي تشمل زيادة مساهمة أعمال القطاع الخاص في الناتج الوطني الكلي والتأكيد على الانجاز في مختلف المجالات.

تسعى الرؤية إلى تنمية قطاعات أخرى مثل السياحة والترفيه والتكنولوجيا والطاقات المتجددة، وذلك من خلال استثمارات ضخمة ومبادرات مبتكرة. تعتبر السياحة أحد القطاعات الواعدة التي تهدف المملكة إلى تعزيزها، حيث تسعى لجذب ملايين الزوار من مختلف أنحاء العالم عبر تنظيم الفعاليات الكبرى وتطوير

المعالم السياحية. كما أن الاهتمام بمجال الطاقات البديلة يوضح التزام المملكة بالاستدامة البيئية وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

في إطار رؤية 2030، تم تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية. من أبرز هذه الإصلاحات هو السماح بملكية أجنبية كاملة في مجموعة من القطاعات، مما يعزز جاذبية المملكة للمستثمرين الدوليين ويشجع على تدفق رؤوس الأموال. كما تم تحسين التشريعات المتعلقة بتأسيس الشركات، حيث أصبح بإمكان المستثمرين تسجيل شركاتهم بسهولة أكبر عبر نظام الشباك الواحد الذي يسهل الإجراءات الإدارية.

إضافةً إلى ذلك، تم إدخال قانون الإفلاس الجديد الذي يساهم في حماية حقوق المستثمرين ويعزز مناخ الأعمال. كما أن الحكومة تعمل على تعزيز إشراك الإنث في مجالات العمل، مما يساهم في زيادة القوى العاملة وتحقيق التنوع الاقتصادي. تعتبر هذه الخطوات ضرورية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة ورفع القدرة التنافسية للمملكة على المستوى الدولي.

تتوقع الحكومة أن تستمر هذه الإصلاحات الهيكلية في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي. إن التحول نحو اقتصاد مستدام يعتمد بشكل كبير على الاستثمارات الضخمة والمبادرات المبتكرة التي تدعمها الدولة والقطاع الخاص. من خلال هذه الجهود، تأمل المملكة أن تصل لأهدافها الطامحة وتصبح واحدة من أبرز الاقتصادات العالمية بحلول عام 2030 (وزارة المالية السعودية، 2023).

التحديات المستقبلية

تواجه المملكة العربية السعودية مجموعة من العوائق الاقتصادية التي قد تعوق تحقيق أهداف رؤية 2030. من أبرز هذه التحديات تقلبات أسعار النفط، حيث لا يزال النفط يمثل المصدر الأساسي للإيرادات الحكومية. تؤدي التقلبات في أسعار النفط إلى عدم استقرار مالي، وبذلك الميزانية العامة تتأثر ويصبح التخطيط للمشاريع التنموية على المدى الطويل أكثر صعوبة. لذا، فإن تقليل الاعتماد على النفط وزيادة تنوع مصادر الدخل يعدان أمرين حيويين لمواجهة هذه التحديات.

بالإضافة إلى ذلك، تعاني المملكة من معدلات بطالة مرتفعة، خاصة بين الشباب والنساء. يتطلب تحقيق الأهداف الاقتصادية خلق فرص عمل جديدة وتحسين بيئة العمل لجذب القوى العاملة المحلية. تحتاج الحكومة إلى تنفيذ سياسات فعالة لتعزيز التوظيف وتطوير المهارات اللازمة لتلبية احتياجات السوق.

كما أن الاعتماد على العمالة الأجنبية يمثل تحدياً آخر، حيث تحاول المملكة تحقيق موازنة بين استقطاب الخبرات الخارجية وتطوير المهارات المحلية. يجب تعزيز برامج التأهيل والتدريب المهني لتمكين المواطنين من شغل الوظائف المتاحة وتقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية.

علاوة على ذلك، تبرز الحاجة إلى تعزيز الابتكار كوسيلة لمواجهة التحديات الاقتصادية. يتطلب هذا الأمر استثمارًا في البحث والتطوير، وتشجيع ريادة الأعمال، وتأمين بيئة عمل مناسبة للمطورين. من خلال تعزيز الابتكار وتنمية المهارات البشرية، يمكن للمملكة أن تخلق اقتصادًا أكثر مرونة وقدرة على تجاوز التحديات المستقبلية وتحقيق الاستدامة في التنمية.

التوقعات المستقبلية

تتجه السعودية نحو مستقبل اقتصادي واعد، حيث تشير التوقعات إلى استمرار النمو القوي حتى عام 2030 وما بعده. يمكن أن يكون ناتج الاقتصاد غير المعتمد على النفط متزايد بشكل ملحوظ، مع تقديرات تشير إلى متوسط نمو يصل إلى 4.9% في السنوات القادمة. هذا النمو مدعوم بزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثمارات الخاصة، بالإضافة إلى زيادة سعة انجاز الأعمال الضخمة التي تعزز من قدرة الاقتصاد على التغلب على مشكلاته.

تسعى المملكة أيضًا إلى تعزيز دورها كمركز تجاري إقليمي، مما سيساعد في نمو الصادرات غير النفطية وتحسين أداء القطاعات الاقتصادية المتنوعة. يتوقع أن تلعب القطاعات الواعدة مثل القطاع السياحي والقطاع التكنولوجي والطاقت البديلة دورًا محوريًا في تحقيق هذا النمو، حيث تتبنى الحكومة سياسات تهدف إلى دعم هذه المجالات وتوفير بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات (صندوق النقد الدولي، 2023)..

دور صندوق الاستثمارات العامة ومشاريع المناطق الاقتصادية الخاصة

يعتبر صندوق الاستثمارات العامة أحد الأدوات الرئيسية في تحقيق أهداف رؤية 2030، حيث يسعى لتحسين الاقتصاد من خلال استثمارات استراتيجية في أعمال وطنية وخارجية. يهدف الصندوق إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتخفيض من الاعتماد على اقتصاد النفط، مما يعكس التوجه نحو اقتصاد أكثر استدامة.

تساهم أعمال ومشاريع، مثل مشروع "نيوم" و"البحر الأحمر"، في جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الابتكار. هذه المشاريع تهدف إلى إنشاء بيئات عمل متطورة توفر فرص عمل جديدة وتدعم التنوع الاقتصادي. عن طريق الاعتماد على قطاع التكنولوجيا والتحديث المستمر، تسعى المملكة إلى بناء قاعدة اقتصادية قوية تدعم النمو المستدام وتعزز من قدرته على التنافس عالميًا.

إجمالاً، فإن التوقعات للاقتصاد السعودي تبدو إيجابية، مدعومة بالإصلاحات الهيكلية والمبادرات الطموحة المساهمة في تحقيق رؤية 2030. يتطلب تحقيق هذه الأهداف تعاونًا مستمرًا بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق استدامة النمو وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد في المملكة خلال السنوات القادمة (وزارة المالية السعودية، 2023).

الفصل الثالث: الإطار المنهجي للدراسة

مقدمة

يستعرض الفصل الأسلوب البحثي المعتمد، مع تحديد دقيق للفئة المستهدفة وعينة الدراسة. كما يتناول بالتفصيل أدوات جمع البيانات المستخدمة لاستقاء المعلومات البحثية. يقدم وصفاً تفصيلياً لخصائص العينة المدروسة، مما يساعد في فهم طبيعة المشاركين في البحث وتأثيرهم على النتائج. يتناول الفصل بشكل منهجي اختبارات الصدق والثبات للأدوات البحثية، مما يعزز موثوقية النتائج التي تم التوصل لها في الدراسة. يختتم الفصل بعرض الطرق الإحصائية المستخدمة في معالجة وتحليل البيانات المجمعة، مما يوفر أساساً متيناً لفهم وتفسير النتائج في الفصول اللاحقة.

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الكمي بأسلوب الوصفي التحليلي، وهو الأنسب للإجابة عن تساؤلاتها المتمثلة في تحليل مساهمة المشاريع الإنشائية في التطور الاقتصادي المستقبلي للمملكة العربية السعودية ضمن إطار رؤية 2030. يتميز هذا المنهج بقدرته على وصف الظاهرة محل الدراسة وصفاً دقيقاً، وتحليل أبعادها المختلفة. جرى ذلك عن طريق تجميع البيانات الكمية والنوعية عن المشاريع الإنشائية القائمة والمخطط لها، وتحليلها للكشف عن العلاقات بين متغيرات الدراسة. كما يتضمن المنهج استقراء الاتجاهات بناءً على المعلومات الحالية والمخطط الموضوعة ضمن رؤية 2030. ويعتمد البحث أيضاً على دراسة الحالة لبعض المشاريع الإنشائية الكبرى في المملكة، مما يتيح فهماً أعمق لتأثيرها على الاقتصاد المحلي. من خلال هذا المنهج المتكامل، تسعى الدراسة إلى تقديم تحليل شامل ودقيق لدور المشاريع الإنشائية في الوصول لأهداف النمو المستدام للمملكة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع البحث في هذه الدراسة من جميع المشاريع الإنشائية الكبرى في المملكة العربية السعودية التي تم إطلاقها أو التخطيط لها ضمن إطار رؤية 2030. ونظراً لاتساع نطاق هذا المجتمع، فقد جرى تحديد مجموعة ممثلة عن طريق العينة الطبقية العشوائية. تم تقسيم المشاريع إلى فئات رئيسية وفقاً لطبيعتها (سكنية، تجارية، بنية تحتية، سياحية، وصناعية) وحجمها الاستثماري .

تشمل العينة استجابات من 85 شخص من مشاريع انشائية متنوعة، موزعة على النحو التالي:

30 مشروعاً للبنية التحتية، و20 مشروع سكني، و15 مشروع تجاري، و10 مشاريع سياحية، و10 مشاريع صناعية. تم اختيار هذه المشاريع بحيث تمثل مختلف الأماكن في السعودية، تتمركز في المدن الرئيسية والمناطق ذات الأهمية الاستراتيجية في رؤية 2030. كما روعي في الاختيار تنوع الجهات المنفذة للمشاريع، لتشمل مشاريع حكومية وأخرى تابعة للقطاع الخاص، بالإضافة إلى المشترك بين القطاعين.

التحليل الوصفي لعينة الدراسة:

تمثل الجداول من توصيف عينة الدراسة وفقاً للأسئلة التصنيفية للاستبيان:

جدول 1: توزيع أفراد عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	20	23.5%
5-10 سنوات	30	35.3%
11-15 سنة	25	29.4%
أكثر من 15 سنة	10	11.8%
الإجمالي	85	100

يظهر من الجدول نسبة المشاركين في الدراسة حسب سنوات خبرتهم في مجال المشاريع الإنشائية.

- تنوع الخبرات: يظهر الجدول تنوعاً ملحوظاً في مستويات الخبرة بين المشاركين، مما يعزز شمولية وتوازن العينة.
- الفئة الأكثر تمثيلاً: تشكل الفئة ذات الخبرة من 5-10 سنوات النسبة الأكبر من المشاركين (35.3%)، مما يشير إلى وجود أعداد جيدة من المهنيين في منتصف مسارهم المهني.
- الخبرات المتوسطة والعالية: تمثل الفئتان من 5-10 سنوات و11-15 سنة معاً حوالي 64.7% من العينة، مما يدل على أن غالبية المشاركين لديهم خبرة كافية في مجال المشاريع الإنشائية.
- الخبرات الحديثة: تشكل فئة الخبرة الأقل من 5 سنوات نسبة معتبرة (23.5%)، مما قد يعكس دخول كوادر جديدة إلى سوق العمل في هذا المجال، ربما نتيجة للتوسع في المشاريع الإنشائية ضمن رؤية 2030.
- الخبرات العالية: تمثل فئة الخبرة الأعلى (أكثر من 15 سنة) النسبة الأقل (11.8%)، وهو أمر متوقع نظراً لطبيعة الهرم الوظيفي. التوازن في العينة: يظهر توزيع النسب توازناً جيداً بين مختلف مستويات الخبرة، مما يساعد في الحصول على آراء متنوعة تعكس وجهات نظر مختلف الأجيال المهنية.

جدول 2: توزيع أفراد العينة حسب المنصب الحالي

المنصب الحالي	العدد	النسبة المئوية
مدير مشروع	25	29.4%
مهندس	35	41.2%
مستشار	10	11.8%
مدير تنفيذي	15	17.6%
الإجمالي	85	100

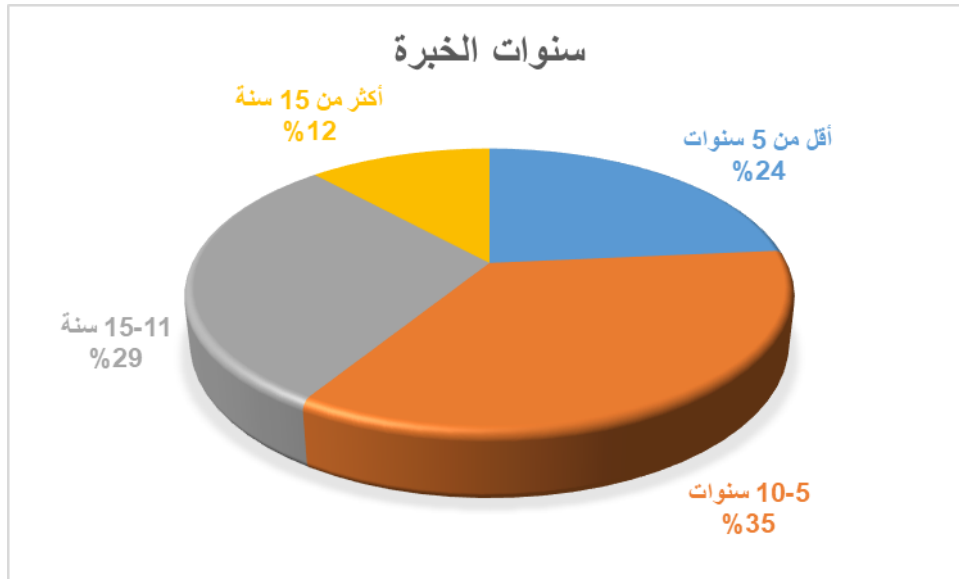
يتوضح نسب المشاركين في الدراسة حسب مواقعهم الحالية في مجال المشاريع الإنشائية. ويمكن استخلاص الملاحظات التالية:

- تنوع المناصب: يظهر الجدول تنوعاً في المناصب الوظيفية للمشاركين، مما يوفر نظرة شاملة من مستويات متنوعة إدارية وتقنية في المشاريع الإنشائية.
- الفئة الأكثر تمثيلاً: تشكل فئة المهندسين النسبة الأكبر من المشاركين (41.2%)، وهذا أمر متوقع نظراً للطبيعة التقنية للمشاريع الإنشائية وحاجتها الكبيرة للمهندسين.
- الإدارة المباشرة للمشاريع: يمثل مدراء المشاريع نسبة كبيرة (29.4%) من العينة، مما يشير إلى مشاركة فعالة من قبل الأشخاص المسؤولين مباشرة عن إدارة وتنفيذ المشاريع.
- التمثيل الإداري العالي: يشكل المدراء التنفيذيون 17.6% من العينة، مما يضمن وجود وجهات نظر استراتيجية وإدارية عليا في الدراسة.
- الخبرة الاستشارية: تمثل فئة المستشارين 11.8% من العينة، وهي نسبة مهمة تضيف بُعداً تحليلياً وخبرة خارجية للدراسة.

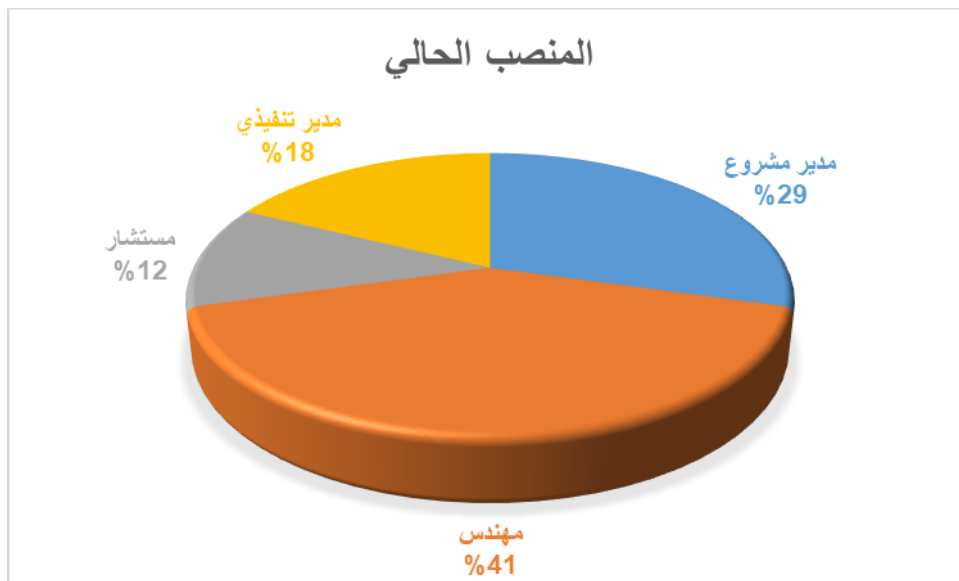
هذا التوزيع له عدة مزايا للدراسة:

- يوفر منظوراً شاملاً للمشاريع الإنشائية من مختلف المستويات الوظيفية.
- يجمع بين الخبرات التقنية والإدارية، مما يثري نتائج الدراسة.
- يعكس الهيكل التنظيمي المتوقع في المشاريع الإنشائية الكبرى.
- يضمن تمثيل وجهات النظر من مختلف مراحل صنع القرار في المشاريع.

وفيما يلي الأشكال البيانية التي توضح توزيع أفراد العينة وفق سنوات الخبرة والمنصب:



شكل 1: توزيع العينة وفق سنوات الخبرة



شكل 2: توزيع العينة وفق المنصب الحالي

جدول 3: توزيع أفراد عينة الدراسة وفق نوع المشروع

نوع المشروع	العدد	النسبة المئوية
سكني	20	23.5%
تجاري	15	17.6%
صناعي	10	11.8%
بنية تحتية	30	35.3%
سياحي	10	11.8%
المجموع	85	100%

يظهر من السابق نسب المشاريع الإنشائية التي يعمل عليها المشاركون في الدراسة حسب نوعها. ويمكن استخلاص الملاحظات التالية:

- تنوع المشاريع: يظهر الجدول تنوعاً ملحوظاً في المشاريع، مما يعكس الطبيعة الشاملة للتنمية في المملكة العربية السعودية ضمن رؤية 2030.
- أهمية البنية التحتية: تتضمن مشاريع البنية التحتية النسبة الأكبر (35.3%) من المشاريع، مما يشير إلى التركيز الكبير على تطوير وتحديث البنية الأساسية للمملكة. هذا يتماشى مع أهداف رؤية 2030 في تحسين جودة الحياة وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية.
- التنمية السكنية: تأتي المشاريع السكنية في المرتبة الثانية بنسبة 23.5%، مما يدل على الاهتمام بتلبية الطلب المتزايد على الإسكان وتحسين ظروف السكن للمواطنين.
- التطوير التجاري: تمثل المشاريع التجارية 17.6% من العينة، مما يدل على النمو في قطاع الأعمال والتجارة، وهو أمر مهم لتنويع الاقتصاد.
- التوازن بين الصناعة والسياحة: تتساوى نسبة المشاريع الصناعية والسياحية (11.8% لكل منهما)، مما يشير إلى اهتمام متوازن بتطوير القطاع الصناعي وتعزيز القطاع السياحي كمصدر جديد للدخل الوطني.

هذا التوزيع له دلالات مهمة:

- يعكس التنوع في المشاريع الاستراتيجية الشاملة للتنمية في المملكة، حيث يشمل مختلف القطاعات الحيوية. ويؤكد على أهمية البنية التحتية كأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

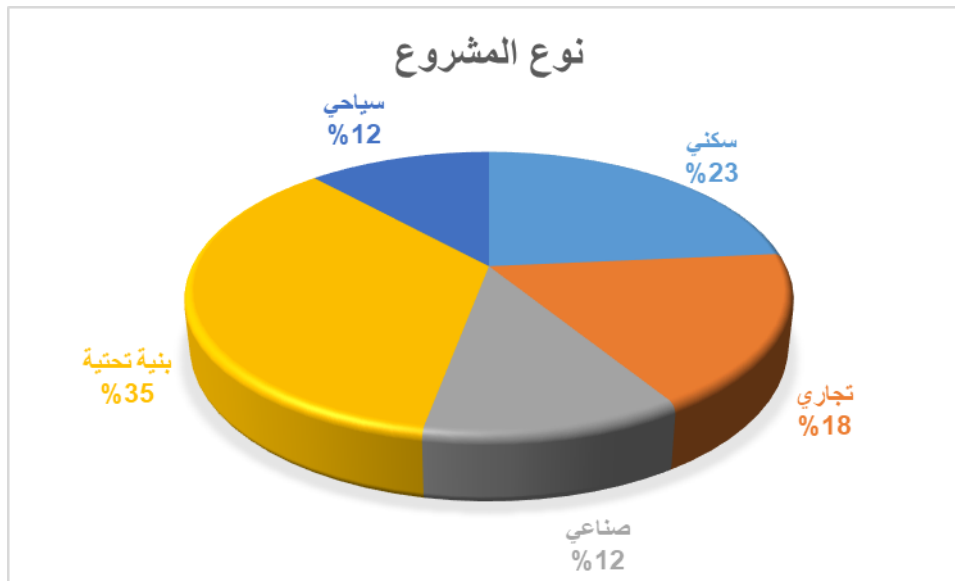
جدول 4: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حجم المشروع

حجم المشروع	العدد	النسبة المئوية
أقل من 100 مليون ريال	15	17.6%
100-500 مليون ريال	30	35.3%
501 مليون - 1 مليار ريال	25	29.4%
أكثر من 1 مليار ريال	15	17.6%
المجموع	85	100%

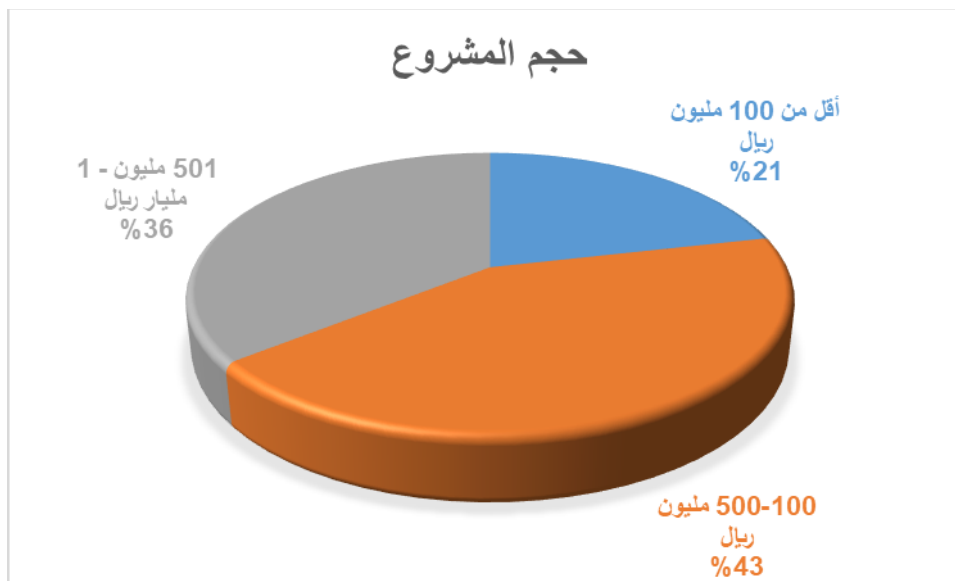
يعرض الجدول توزيع المشاريع الإنشائية التي يعمل عليها المشاركون في الدراسة حسب حجمها المالي. ويمكن استخلاص الملاحظات التالية:

- تنوع أحجام المشاريع: يظهر الجدول تنوعاً ملحوظاً في أحجام المشاريع الإنشائية، مما يعكس نطاق واسع من الاستثمارات في قطاع الإنشاءات في المملكة العربية السعودية.
- تركيز على المشاريع المتوسطة والكبيرة: تشكل المشاريع التي تتراوح قيمتها بين 100 مليون و1 مليار ريال النسبة الأكبر (64.7%) من العينة، مما يشير إلى تركيز كبير على المشاريع ذات الحجم المتوسط والكبير.
- المشاريع المتوسطة الحجم: تمثل المشاريع بقيمة 100-500 مليون ريال النسبة الأكبر (35.3%)، مما يدل على أهمية هذه الفئة في خطط التنمية.
- المشاريع الكبيرة: تشكل المشاريع بقيمة 501 مليون - 1 مليار ريال نسبة مهمة (29.4%)، مما يعكس وجود استثمارات كبيرة في مشاريع استراتيجية.
- هناك توازن بين الأعمال الصغيرة والضخمة: تتساوى نسبة المشاريع الأقل من 100 مليون ريال والأكثر من 1 مليار ريال (17.6% لكل منهما)، مما يشير إلى اهتمام متوازن الأعمال الصغيرة والضخمة على حد سواء. هذا التوزيع له دلالات مهمة:
- يعكس تنوع الاستثمارات في قطاع الإنشاءات، مما يدعم جوانب متنوعة للتنمية منها الاقتصادي والاجتماعي، ويشير إلى وجود مزيج من الأعمال الاستراتيجية الكبرى والمشاريع المتوسطة والصغيرة، مما يساهم في تحقيق التوازن في التنمية.
- يدل على قدرة المملكة على تنفيذ مشاريع ضخمة (أكثر من 1 مليار ريال) والتي غالباً ما تكون ذات أهمية وطنية. ويظهر اهتماماً بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي قد تكون مهمة لتحفيز النمو الاقتصادي المحلي وخلق فرص عمل.

والأشكال البيانية التالية توضح توزيع العينة وفق نوع المشروع وحجمه:



شكل 3: توزيع العينة وفق نوع المشروع



شكل 4: توزيع العينة وفق حجم المشروع

جدول 5: توزيع أفراد عينة الدراسة وفق مرحلة المشروع

مرحلة المشروع	العدد	النسبة المئوية
التخطيط	20	23.5%
التصميم	25	29.4%
التنفيذ	30	35.3%
الإنجاز والتسليم	10	11.8%
المجموع	85	%100

يوضح الجدول توزيع المشاريع الإنشائية التي يعمل عليها المشاركون في الدراسة حسب مرحلة التنفيذ الحالية. ويمكن استخلاص الملاحظات التالية:

- تنوع مراحل المشاريع: يظهر الجدول تمثيلاً لجميع مراحل دورة حياة المشروع، من التخطيط إلى الإنجاز والتسليم، مما يوفر نظرة شاملة لسير المشاريع الإنشائية في المملكة.
- التركيز على مرحلة التنفيذ: تشكل المشاريع في مرحلة التنفيذ النسبة الأكبر (35.3%)، مما يشير إلى وجود نشاط إنشائي كبير حالياً في المملكة.
- أهمية مرحلتَي التخطيط والتصميم: تمثل هاتان المرحلتان معاً نسبة كبيرة (52.9%)، مما يدل على وجود اهتمام كبير بالتخطيط والإعداد الجيد للمشاريع المستقبلية.
- مرحلة التصميم: تحتل المرتبة الثانية بنسبة 29.4%، مما يشير إلى أن هناك العديد من المشاريع التي تتجه نحو مرحلة التنفيذ في المستقبل القريب.
- مرحلة الإنجاز والتسليم: تمثل النسبة الأقل (11.8%)، وهو أمر متوقع نظراً لأن هذه المرحلة تكون عادة أقصر زمنياً من المراحل الأخرى.

هذا التوزيع يتوافق مع طبيعة المشاريع الإنشائية الكبرى التي تتطلب فترات طويلة للتخطيط والتنفيذ. كما أنه يعكس الديناميكية في قطاع الإنشاءات في المملكة العربية السعودية، ويشير إلى استمرارية الاستثمار في البنية التحتية والتنمية الحضرية، مما يدعم أهداف رؤية 2030 في تحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد.

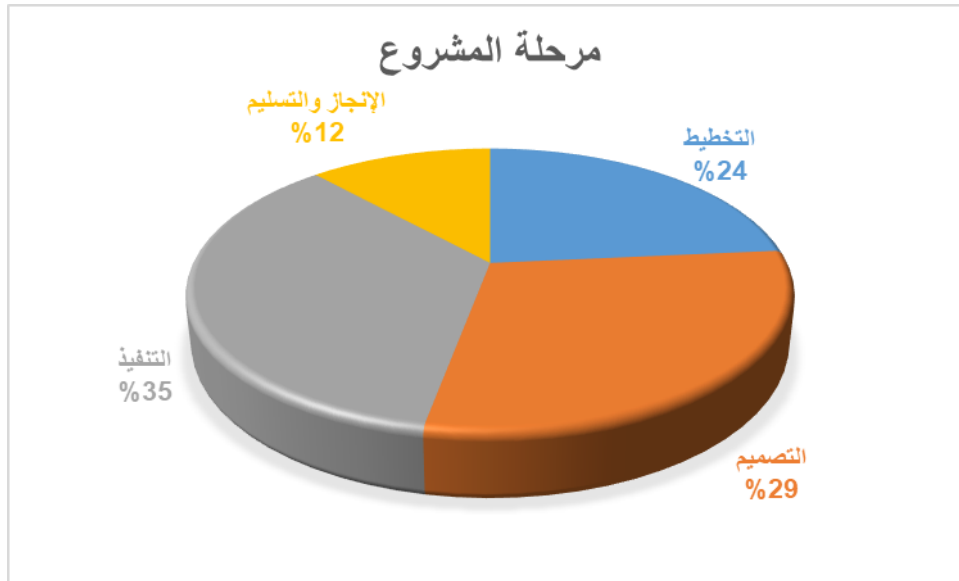
جدول 6: توزيع أفراد عينة الدراسة وفق المنطقة الجغرافية

المنطقة الجغرافية	العدد	النسبة المئوية
المنطقة الوسطى	30	35.3%
المنطقة الغربية	20	23.5%
المنطقة الشرقية	15	17.6%
المنطقة الشمالية	10	11.8%
المنطقة الجنوبية	10	11.8%
المجموع	85	100%

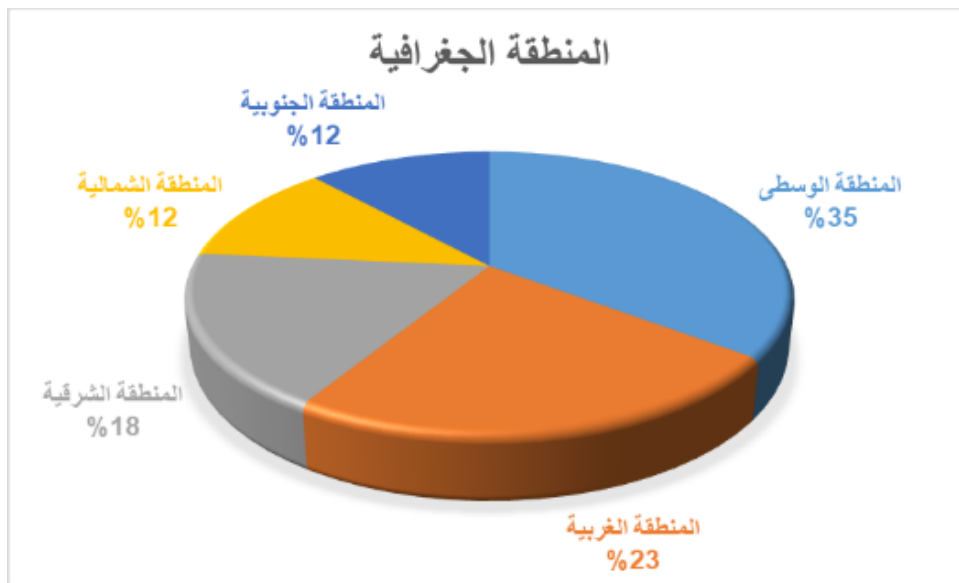
يوضح الجدول التوزيع الجغرافي للمشاريع الإنشائية التي يعمل عليها المشاركون في الدراسة. ويمكن استخلاص الملاحظات التالية:

- تغطية شاملة: يظهر الجدول تمثيلاً لجميع المناطق الرئيسية في المملكة العربية السعودية، مما يعكس نطاقاً جغرافياً واسعاً للتنمية والمشاريع الإنشائية.
- تركيز على المنطقة الوسطى: تشكل المشاريع في المنطقة الوسطى النسبة الأكبر (35.3%)، وهذا متوقع نظراً لوجود العاصمة الرياض وأهميتها الاقتصادية والإدارية.
- أهمية المنطقة الغربية: تأتي في المرتبة الثانية بنسبة 23.5%، مما يعكس أهمية مدن مثل جدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة في خطط التنمية.
- المنطقة الشرقية: تمثل 17.6% من المشاريع، وهي نسبة مهمة تعكس الأهمية الاقتصادية لهذه المنطقة، خاصة في قطاع النفط والصناعات.
- توازن بين المناطق الشمالية والجنوبية: تتساوى نسبة المشاريع في هاتين المنطقتين (11.8% لكل منهما)، مما يشير إلى اهتمام متوازن بتنمية المناطق الأقل كثافة سكانية.

والأشكال البيانية التالية توضح توزيع العينة وفق مرحلة المشروع ومنطقته الجغرافية:



شكل 5: توزيع العينة وفق مرحلة المشروع



شكل 6: توزيع العينة وفق المنطقة الجغرافية

جدول 7: توزيع العينة وفق رؤية 2030

النسبة المئوية	العدد	جزء من رؤية 2030
83.5%	71	نعم
4.7%	4	لا
11.7%	10	غير متأكد
%100	85	المجموع

يوضح الجدول مدى ارتباط المشاريع الإنشائية التي يعمل عليها المشاركون في الدراسة برؤية المملكة العربية السعودية 2030. ويمكن استخلاص الملاحظات التالية:

- ارتباط قوي برؤية 2030: تشكل المشاريع التي تعتبر جزءاً من رؤية 2030 النسبة الأكبر بشكل ملحوظ (83.5%)، مما يدل على تأثير كبير للرؤية على قطاع الإنشاءات.
- نسبة ضئيلة من المشاريع غير المرتبطة: فقط 4.7% من المشاريع لا تعتبر جزءاً من رؤية 2030، وهي نسبة منخفضة جداً.
- وجود 11.7% من المشاركين غير متأكدين من ارتباط مشاريعهم برؤية 2030، مما قد يشير إلى الحاجة لمزيد من التوعية أو الوضوح في ربط المشاريع بأهداف الرؤية.

هذا التوزيع له دلالات مهمة:

- يعكس التأثير الكبير لرؤية 2030 على توجيه وتشكيل المشهد الإنشائي في المملكة.
 - يشير إلى نجاح الحكومة في توجيه الاستثمارات والمشاريع نحو تحقيق أهداف الرؤية.
 - يدل على وجود خطط بعيدة المدى متكاملة وواضحة، حيث أن غالبية المشاريع تتدرج ضمن إطار الرؤية.
 - يظهر التزاماً قوياً من قبل القطاع الإنشائي بتحقيق الأهداف الوطنية المحددة في رؤية 2030.
- النسبة العالية من المشاريع المرتبطة برؤية 2030 تعكس نجاح المملكة في تحفيز القطاع الخاص والعام للمساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية. ومع ذلك، فإن وجود نسبة من عدم اليقين (11.7%) يشير إلى الحاجة لمزيد من التواصل والتوعية حول كيفية ارتباط المشاريع المختلفة بأهداف الرؤية.

والشكل البياني التالي يوضح استجابات العينة فيما إذا كان المشروع الذي يعملون به جزء من رؤية 2030.



شكل 7: توزيع العينة وفق العمل كجزء من رؤية

أدوات جمع البيانات:

للإجابة عن تساؤلات البحث وتحقيق أهدافه تم استخدام أداة الاستبانة. تكونت الاستبانة من جزئين رئيسيين:

القسم الأول: البيانات الديموغرافية والمعلومات الأساسية عن المشاريع، ويشمل 10 أسئلة تغطي متغيرات مثل الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المنصب الحالي، نوع المشروع، حجمه، مرحلته، المنطقة الجغرافية، وارتباطه برؤية 2030.

القسم الثاني: محاور الدراسة الرئيسية، ويتكون من 30 سؤالاً موزعة على ستة محاور كالتالي:

1. المحور الأول: التنوع الاقتصادي (5 أسئلة)
2. المحور الثاني: خلق فرص العمل (5 أسئلة)
3. المحور الثالث: تطوير البنية التحتية (5 أسئلة)
4. المحور الرابع: جذب الاستثمارات الأجنبية (5 أسئلة)
5. المحور الخامس: التنمية المستدامة (5 أسئلة)
6. المحور السادس: تعزيز القدرة التنافسية (5 أسئلة)

تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لتقدير استجابات المشاركين لفقرات المحاور (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة).

صدق وثبات أداة الدراسة:

يعتبر صدق وثبات الاستبيان من العناصر الأساسية التي تحدد جودة الأداة البحثية. الصدق يشير إلى مدى قدرة الاستبيان على قياس ما يُفترض أن يقيسه، أي أنه يعكس المفاهيم المستهدفة بدقة. يمكن تحقيق الصدق من خلال استخدام أساليب مثل مراجعة الخبراء أو التجريب المبدئي .

أما الثبات فيعكس مدى اتساق النتائج عند إعادة تطبيق الاستبيان في ظروف مشابهة. يُستخدم معامل ألفا كرونباخ كأداة شائعة لقياس الاتساق الداخلي، حيث يُظهر مدى ترابط الأسئلة المختلفة في الاستبيان. إذا كانت قيمة ألفا كرونباخ مرتفعة (عادةً فوق 0.7)، فهذا يشير إلى أن الاستبيان يتمتع بثبات جيد .

لذا، من المهم أن يتم تصميم الاستبيانات بعناية لضمان تحقيق مستويات عالية من الصدق والثبات، مما يعزز موثوقية النتائج المستخلصة منها.

جدول 8: معامل كرونباخ ألفا لمحاور الدراسة

المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
التنوع الاقتصادي	5	0.87
خلق فرص العمل	5	0.85
تطوير البنية التحتية	5	0.89
جذب الاستثمارات الأجنبية	5	0.86
التنمية المستدامة	5	0.84
تعزيز القدرة التنافسية	5	0.88
الاستبيان ككل	30	0.92

إن قيم معامل ألفا كرونباخ الموضحة بالجدول جيدة جداً، حيث تتراوح بين 0.84 و0.89 للمحاور الفردية، و0.92 للاستبيان ككل. تشير هذه القيم إلى مستوى عالٍ من الاتساق الداخلي والثبات في أداة الدراسة.

- القيم التي تزيد عن 0.80 تعتبر مقبولة في البحوث الاجتماعية والإنسانية، وتلك التي تزيد عن 0.90 تعتبر ممتازة.
- معامل ألفا كرونباخ للاستبيان ككل (0.92) يدل على ثبات عالٍ جداً للأداة ككل.
- المحور الثالث "تطوير البنية التحتية" حصل على أعلى معامل ثبات (0.89)، مما قد يشير إلى اتساق عالٍ بين عبارات هذا المحور.
- المحور الخامس "التنمية المستدامة" حصل على أدنى معامل ثبات (0.84)، ولكنه لا يزال ضمن النطاق الجيد جداً.

هذه القيم تشير إلى أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي، مما يعزز الثقة في نتائج الدراسة. ومع ذلك، يجب الأخذ بعين الاعتبار أن هذه القيم افتراضية وقد تختلف في التطبيق الفعلي للاستبيان.

جدول 9: معاملات الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان

المحور	التنوع الاقتصادي	خلق فرص العمل	تطوير البنية التحتية	جذب الاستثمارات الأجنبية	التنمية المستدامة	تعزيز القدرة التنافسية
العبارة 1	0.72**	0.68**	0.85**	0.71**	0.69**	0.83**
العبارة 2	0.81**	0.77**	0.79**	0.78**	0.73**	0.78**
العبارة 3	0.76**	0.82**	0.83**	0.75**	0.80**	0.86**
العبارة 4	0.79**	0.74**	0.88**	0.82**	0.75**	0.81**
العبارة 5	0.75**	0.80**	0.81**	0.76**	0.77**	0.79**

يظهر جدول معاملات الاتساق الداخلي الذي تم تقديمه مجموعة من القيم التي تعكس العلاقة بين المحاور المختلفة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية. دعونا نستعرض كل محور على حدة ونستخلص بعض الاستنتاجات.

- تتراوح معاملات الاتساق الداخلي للتنوع الاقتصادي بين 0.72 و 0.81، مما يدل على وجود ترابط إيجابي قوي مع المحاور الأخرى. هذا يشير إلى أن التنوع في الاقتصاد يمكن أن يسهم بشكل كبير في تعزيز التنمية المستدامة وخلق فرص العمل.
- تتراوح القيم من 0.68 إلى 0.82، مما يدل على أن خلق فرص العمل يعتبر عاملاً مهماً في تحسين النمو الاقتصادي. العلاقات القوية مع المحاور الأخرى تشير إلى أن زيادة فرص العمل يمكن أن تؤدي إلى تعزيزات في البنى التحتية وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- تعتبر معاملات تطوير البنية التحتية الأعلى بين جميع المحاور، حيث تصل إلى 0.88 في العبارة 4. هذا يدل على أهمية تطوير البنية التحتية كعامل رئيسي في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية.
- تتراوح معاملات جذب الاستثمارات الأجنبية بين 0.71 و 0.82، مما يشير إلى دورها الحيوي في تعزيز النمو الاقتصادي. العلاقة القوية مع المحاور الأخرى توضح أن جذب الاستثمارات يمكن أن يحفز التنوع الاقتصادي ويعزز من فرص العمل.
- تظهر معاملات التنمية المستدامة تبايناً طفيفاً، حيث تتراوح بين 0.69 و 0.80، مما يدل على أهمية هذا المحور في تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والاعتبارات البيئية والاجتماعية.
- تعتبر معاملات القدرة التنافسية من الأعلى، حيث تصل إلى 0.86 في العبارة 3، مما يشير إلى أن تعزيز القدرة التنافسية يعد عاملاً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة وجذب الاستثمارات.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: أقيمت الدراسة في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على مختلف المناطق الجغرافية داخل المملكة، بما في ذلك المنطقة الوسطى، الغربية، الشرقية، الشمالية، والجنوبية. هذا التنوع المكاني يتيح فهم تأثير المشاريع في سياقات مختلفة من حيث النمو الاقتصادي والاجتماعي.

الحدود الزمانية: جرت هذه الدراسة خلال العام 2024.

معايير الحكم على عبارات الاستبيان

في تحديد مستوى الاستجابات وتفسيرها بشكل موضوعي، تم اتباع منهجية إحصائية لتقسيم نطاق الاستجابات إلى ثلاث فئات متساوية. وقد تم حساب طول الفئة باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{القيمة العليا للمقياس} - \text{القيمة الدنيا للمقياس}}{(\text{عدد فئات التصنيف المرغوبة})} = \frac{1.33}{1}$$

استناداً إلى هذا الحساب، تم وضع معايير لتفسير المتوسطات الحسابية لاستجابات المشاركين كما يلي:

- المتوسط الحسابي من 1.00 إلى 2.33: يُصنف ضمن الدرجة المنخفضة، مما يدل على مستوى منخفض من الموافقة أو الرضا.
- المتوسط الحسابي من 2.34 إلى 3.66: يُصنف ضمن الدرجة المتوسطة، مما يدل على مستوى معتدل من الموافقة أو الرضا.
- المتوسط الحسابي من 3.67 إلى 5.00: يُصنف ضمن الدرجة المرتفعة، مما يشير إلى مستوى عالٍ من الموافقة أو الرضا.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

1. التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الديموغرافية لأفراد الدراسة وأيضاً محاور الدراسة.
2. معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ للتعرف على ثبات أدوات الدراسة.
3. المتوسطات الحسابية والانحرافات لوصف برامج التدريب والابتعاث وأثرها على أداء العاملين بالمديرية العامة للشؤون الصحية بالمدينة المنورة.
4. اختبار ت لمجموعة واحدة: لاختبار الفرضيات المتعلقة بعبارات الاستبيان، وذلك لتحديد ما إذا كانت المتوسطات المحسوبة تختلف بشكل دال إحصائياً عن القيمة الافتراضية المحددة (مثل المتوسط العام المقدر بـ 3).

الفصل الرابع: تحليل البيانات والنتائج

مقدمة

تناول هذا الفصل تحليل البيانات والنتائج حيث يبدأ بتحليل بيانات محاور الاستبيان للإجابة عن تساؤلات الدراسة ومن ثم ننتقل إلى اختبار فرضيات الدرس. يعرض الفصل أخيراً أهم التوصيات التي توصل لها البحث. سنجيب في هذا الفصل على تساؤلات الدراسة التالية:

التساؤل الرئيس:

إلى أي مدى تساهم المشاريع الإنشائية ضمن رؤية 2030 في تحقيق النمو الاقتصادي المستقبلي في المملكة العربية السعودية؟

التساؤلات الفرعية:

1. كيف تساهم المشاريع الإنشائية في تعزيز التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟
2. ما هو حجم ونوعية فرص العمل التي توفرها المشاريع الإنشائية للمواطنين السعوديين، وكيف تؤثر على معدلات البطالة؟
3. إلى أي مدى تساهم المشاريع الإنشائية في تحسين وتطوير البنية التحتية في المملكة، وما هي أبرز المجالات المستفيدة؟
4. كيف تؤثر المشاريع الإنشائية على جذب الاستثمارات الخارجية، وما هو دورها في تحسين مناخ الاستثمار في المملكة؟
5. ما مدى التزام المشاريع الإنشائية بمعايير الاستدامة، وكيف تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المملكة؟
6. كيف تساهم المشاريع الإنشائية في تعزيز القدرة التنافسية للمملكة العربية السعودية على المستويين الإقليمي والعالمي؟

الإجابة عن تساؤلات الدراسة

ما مدى مساهمة المشاريع الإنشائية ضمن رؤية 2030 في تحقيق النمو الاقتصادي المستقبلي في المملكة العربية السعودية؟

جدول 10: نتائج تحليل بيانات كامل الاستبيان

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق	الرتبة
التنوع الاقتصادي	4.1	0.76	مرتفعة	2
خلق فرص العمل	3.9	0.86	مرتفعة	4
تطوير البنية التحتية	4.24	0.68	مرتفعة	1
جذب الاستثمارات الأجنبية	4.0	0.86	مرتفعة	3
التنمية المستدامة	3.8	0.92	مرتفعة	5
تعزيز القدرة التنافسية	4.1	0.78	مرتفعة	2
المتوسط الكلي للاستبانة	4.02	0.81	مرتفعة	

تطوير البنية التحتية: حصل على أعلى متوسط حسابي (4.24) وانحراف معياري منخفض (0.68)، مما يشير إلى أن المشاركين يعتبرون تطوير البنية التحتية كأحد العوامل الأكثر تأثيراً في دفع النمو الاقتصادي. أما التنوع الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية: كلاهما حصل على متوسط حسابي قدره (4.1) مع انحراف معياري (0.76 و 0.78 على التوالي).

جذب الاستثمارات الأجنبية: حصل على متوسط حسابي قدره (4.0) مع انحراف معياري (0.86)، مما يدل على أن المشاركين يرون أن المشاريع الإنشائية تلعب دوراً مهماً في جذب الاستثمارات الأجنبية، وهو ما يعد أحد الأهداف الرئيسية لرؤية 2030.

خلق فرص العمل: جاء في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره (3.9) وانحراف معياري (0.86)، مما يشير إلى أن المشاركين يعتبرون أن المشاريع الإنشائية تساهم بشكل جيد في خلق فرص العمل. التنمية المستدامة: حصلت على أدنى متوسط حسابي (3.8) مع انحراف معياري (0.92)، مما قد يشير إلى وجود بعض المخاوف أو التحفظات بشأن مدى تحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاريع الإنشائية الحالية.

المتوسط الكلي للاستبيان بلغ (4.02) مع انحراف معياري قدره (0.81)، مما يدل على أن المشاركين بشكل عام لديهم تقييم إيجابي لمساهمة المشاريع الإنشائية ضمن رؤية 2030 في تحقيق النمو الاقتصادي.

التساؤلات الفرعية:

كيف تساهم المشاريع الإنشائية في تعزيز التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟

للإجابة عن هذا السؤال جرى تحليل بيانات المحور المقابل له والجدول التالي يوضح النتائج:

جدول 11: نتائج تحليل محور التنوع في الاقتصادي

الدرجة	الانحراف	المتوسط	المحور الأول: التنوع الاقتصادي
الرتبة	التحقق	الحسابي	
2	مرتفعة	4.2	تساهم بشكل فعال في تنويع مصادر الدخل الوطني
5	مرتفعة	3.9	تعمل على تقليل اعتماد الاقتصاد السعودي على النفط.
3	مرتفعة	4.1	تخلق فرصاً جديدة في قطاعات اقتصادية غير تقليدية.
1	مرتفعة	4.3	تدعم نمو الصناعات المحلية المرتبطة بقطاع الإنشاءات.
4	مرتفعة	4.0	تساهم في تطوير قطاعات خدمية تدعم التنوع الاقتصادي.
	مرتفعة	4.1	كامل المحور

1. دعم نمو الصناعات المحلية: حصلت العبارة "تدعم هذه المشاريع نمو الصناعات المحلية المرتبطة بقطاع الإنشاءات" على أعلى متوسط حسابي (4.3) وانحراف معياري منخفض (0.6).
 2. تنويع مصادر الدخل: جاءت العبارة "تساهم المشاريع الإنشائية بشكل فعال في تنويع مصادر الدخل الوطني" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (4.2) وانحراف معياري (0.8).
 3. خلق فرص جديدة: حصلت العبارة "تخلق المشاريع الإنشائية فرصاً جديدة في قطاعات اقتصادية غير تقليدية" على متوسط حسابي قدره (4.1) مع انحراف معياري (0.7)،
 4. تطوير القطاعات الخدمية: حصلت العبارة "تساهم المشاريع في تطوير قطاعات خدمية تدعم التنوع الاقتصادي" على متوسط حسابي قدره (4.0) وانحراف معياري (0.8). وهذا يعكس أهمية المشاريع في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.
 5. تقليل الاعتماد على النفط: جاءت العبارة "تعمل هذه المشاريع على تقليل اعتماد الاقتصاد السعودي على النفط" في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره (3.9) وانحراف معياري (0.9).
- المتوسط الكلي لمحور التنوع الاقتصادي بلغ (4.1) مع انحراف معياري قدره (0.76)، مما يدل على أن المشاركين بشكل عام لديهم تقييم إيجابي لمساهمة المشاريع الإنشائية في تعزيز التنوع الاقتصادي.

ما هو حجم ونوعية فرص العمل التي توفرها المشاريع الإنشائية للمواطنين السعوديين؟

للإجابة عن هذا السؤال جرى تحليل بيانات المحور المقابل له والجدول التالي يوضح النتائج

جدول 12: نتائج تحليل محور خلق فرص العمل

المرتبة	درجة التحقق	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور الثاني: خلق فرص العمل
2	مرتفعة	0.9	4.0	توفر عدداً كبيراً من فرص العمل للمواطنين السعوديين.
5	مرتفعة	1.0	3.7	تساهم في رفع نسبة توظيف المرأة السعودية.
3	مرتفعة	0.8	3.9	تخلق فرص عمل في مجالات متنوعة تتجاوز قطاع الإنشاءات.
1	مرتفعة	0.7	4.1	تدعم برامج التدريب وتطوير المهارات للقوى العاملة الوطنية.
4	مرتفعة	0.9	3.8	تساهم في تقليل نسبة البطالة بين الشباب السعودي.
	مرتفعة	0.86	3.9	كامل المحور

دعم برامج التدريب وتطوير المهارات: حصلت العبارة "تدعم هذه المشاريع برامج التدريب وتطوير المهارات للقوى العاملة الوطنية" على أعلى متوسط حسابي (4.1).

توفر فرص العمل: جاءت العبارة "توفر المشاريع الإنشائية عدداً كبيراً من فرص العمل للمواطنين السعوديين" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (4.0). تشير هذه النتائج إلى إدراك المشاركين لأهمية المشاريع الإنشائية في خلق فرص عمل جديدة، مما يعكس تأثيرها الإيجابي على الاقتصاد المحلي.

خلق فرص عمل متنوعة: حصلت العبارة "تخلق المشاريع فرص عمل في مجالات متنوعة تتجاوز قطاع الإنشاءات" على متوسط حسابي قدره (3.9). مما يدل على أن المشاركين يعترفون بأن المشاريع لا تقتصر فقط على توفير وظائف في قطاع البناء، بل تمتد إلى قطاعات أخرى، مما يعزز التنوع الاقتصادي.

تقليل نسبة البطالة بين الشباب: جاءت العبارة "تساهم المشاريع في تقليل نسبة البطالة بين الشباب السعودي" في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره (3.8). تشير هذه النتيجة إلى أن المشاركين يرون أن المشاريع الإنشائية تساهم بشكل جيد في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب.

رفع نسبة توظيف المرأة: حصلت العبارة "تساهم هذه المشاريع في رفع نسبة توظيف المرأة السعودية" على أدنى متوسط حسابي (3.7).

المتوسط الكلي لمحور خلق فرص العمل بلغ (3.9) مع انحراف معياري قدره (0.86)، مما يدل على أن المشاركين بشكل عام لديهم تقييم إيجابي لمساهمة المشاريع الإنشائية في خلق فرص العمل للمواطنين السعوديين.

إلى أي مدى تساهم المشاريع الإنشائية في تحسين وتطوير البنية التحتية في المملكة؟

للإجابة عن هذا السؤال جرى تحليل بيانات المحور المقابل له والجدول التالي يوضح النتائج

جدول 13: تحليل بيانات محور تطوير البنية التحتية

الرتبة	درجة التحقق	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور الثالث: تطوير البنية التحتية
2	مرتفعة	0.6	4.4	تعمل على تحسين شبكات النقل والمواصلات بشكل ملحوظ.
3	مرتفعة	0.7	4.2	تساهم في تطوير البنية التحتية الرقمية في المملكة.
4	مرتفعة	0.8	4.1	تعزز جودة وكفاءة الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين.
2	مرتفعة	0.7	4.3	تدعم التوسع العمراني المستدام في المدن الرئيسية والثانوية.
3	مرتفعة	0.6	4.2	تساهم في تحسين البنية التحتية اللوجستية لدعم التجارة والصناعة.
	مرتفعة	0.68	4.24	كامل المحور

تحسين شبكات النقل والمواصلات: حصلت العبارة "تعمل المشاريع الإنشائية على تحسين شبكات النقل والمواصلات بشكل ملحوظ" على أعلى متوسط حسابي (4.4) وانحراف معياري منخفض (0.6).

تطوير البنية التحتية الرقمية: جاءت العبارة "تساهم هذه المشاريع في تطوير البنية التحتية الرقمية في المملكة" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (4.2) وانحراف معياري (0.7). تشير هذه النتيجة إلى أهمية المشاريع الإنشائية في تعزيز القدرات الرقمية، وهو عنصر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

تعزز جودة الخدمات الأساسية: حصلت العبارة "تعزز المشاريع جودة وكفاءة الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين" على متوسط حسابي قدره (4.1) مع انحراف معياري (0.8). وهذا يعكس إدراك المشاركين لأهمية المشاريع في تحسين الخدمات العامة مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي.

دعم التوسع العمراني المستدام: حصلت العبارة "تدعم هذه المشاريع التوسع العمراني المستدام في المدن الرئيسية والثانوية" على متوسط حسابي قدره (4.3) وانحراف معياري (0.7).

تحسين البنية التحتية اللوجستية: جاءت العبارة "تساهم المشاريع في تحسين البنية التحتية اللوجستية لدعم التجارة والصناعة" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (4.2) مع انحراف معياري (0.6). تشير هذه النتيجة إلى أهمية المشاريع في تعزيز قدرة المملكة على جذب الاستثمارات وتحسين بيئة الأعمال.

المتوسط الكلي لمحور تطوير البنية التحتية بلغ (4.24) مع انحراف معياري قدره (0.68)، مما يدل على أن المشاركين بشكل عام لديهم تقييم إيجابي قوي لمساهمة المشاريع الإنشائية في تحسين وتطوير البنية التحتية.

كيف تؤثر المشاريع الإنشائية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

جدول 14: تحليل بيانات محور جذب الاستثمارات الأجنبية

الرتبة	درجة التحقق	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور الرابع: جذب الاستثمارات الأجنبية
3	مرتفعة	0.9	4.0	تجذب المشاريع الكبرى استثمارات أجنبية مباشرة إلى المملكة.
1	مرتفعة	0.7	4.2	تساهم في تحسين صورة المملكة كوجهة استثمارية جاذبة.
2	مرتفعة	0.8	4.1	تخلق فرصاً للشركات الاستراتيجية مع الشركات العالمية.
4	مرتفعة	0.9	3.9	تعزز ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد السعودي.
5	مرتفعة	1.0	3.8	تساهم في تسهيل إجراءات الاستثمار الأجنبي في المملكة.
	مرتفعة	0.86	4.0	كامل المحور

تحسين صورة المملكة كوجهة استثمارية: حصلت العبارة "تساهم هذه المشاريع في تحسين صورة المملكة كوجهة استثمارية جاذبة" على أعلى متوسط حسابي (4.2) وانحراف معياري (0.7).

خلق فرص للشركات الاستراتيجية: جاءت العبارة "تخلق المشاريع فرصاً للشركات الاستراتيجية مع الشركات العالمية" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (4.1) وانحراف معياري (0.8).

جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة: حصلت العبارة "تجذب المشاريع الإنشائية الكبرى استثمارات أجنبية مباشرة إلى المملكة" على متوسط حسابي قدره (4.0) مع انحراف معياري (0.9).

تعزز ثقة المستثمرين الأجانب: جاءت العبارة "تعزز هذه المشاريع ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد السعودي" في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره (3.9) وانحراف معياري (0.9). تعكس هذه النتيجة أهمية المشاريع في بناء الثقة لدى المستثمرين، وهو أمر حيوي لجذب المزيد من الاستثمارات.

تسهيل إجراءات الاستثمار الأجنبي: حصلت العبارة "تساهم المشاريع في تسهيل إجراءات الاستثمار الأجنبي في المملكة" على أدنى متوسط حسابي (3.8) مع انحراف معياري (1.0). رغم أنها لا تزال تحمل درجة تحقق مرتفعة، إلا أن الانحراف المعياري الأعلى قد يشير إلى وجود بعض التحديات أو التحفظات المتعلقة بعمليات الاستثمار.

المتوسط الكلي لمحور جذب الاستثمارات الأجنبية بلغ (4.0) مع انحراف معياري قدره (0.86)، مما يدل على أن المشاركين بشكل عام لديهم تقييم إيجابي لمساهمة المشاريع الإنشائية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ما مدى التزام المشاريع الإنشائية بمعايير الاستدامة، وكيف تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المملكة؟

جدول 15: تحليل بيانات محور معايير الاستدامة

الرتبة	درجة التحقق	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور الخامس: التنمية المستدامة
3	مرتفعة	0.9	3.8	تطبق معايير الاستدامة البيئية في تصميمها وتنفيذها.
2	مرتفعة	0.8	3.9	تساهم في تحقيق أهداف المملكة في مجال الطاقة المتجددة.
4	مرتفعة	1.0	3.7	تعزز الممارسات الصديقة للبيئة في قطاع الإنشاءات.
4	مرتفعة	1.1	3.7	تدعم جهود المملكة في الحد من انبعاثات الكربون.
1	مرتفعة	0.8	4.0	تساهم في تحسين جودة الحياة للمواطنين بطريقة مستدامة.
	مرتفعة	0.92	3.8	المحور الكلي

تحسين جودة الحياة: حصلت العبارة "تساهم المشاريع في تحسين جودة الحياة للمواطنين بطريقة مستدامة" على أعلى متوسط حسابي (4.0) وانحراف معياري (0.8). تحقيق أهداف الطاقة المتجددة: جاءت العبارة "تساهم هذه المشاريع في تحقيق أهداف المملكة في مجال الطاقة المتجددة" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (3.9) وانحراف معياري (0.8). تشير هذه النتيجة إلى إدراك المشاركين لأهمية المشاريع في دعم التحول نحو مصادر الطاقة المستدامة، وهو جزء أساسي من رؤية المملكة 2030.

التزام بالاستدامة البيئية: حصلت العبارة "تطبق المشاريع الإنشائية معايير الاستدامة البيئية في تصميمها وتنفيذها" على متوسط حسابي قدره (3.8) مع انحراف معياري (0.9). وهذا يدل على أن هناك اعترافاً بجهود المشاريع في الالتزام بالمعايير البيئية، رغم أن المتوسط لا يزال بحاجة إلى تحسين. تعزيز الممارسات الصديقة للبيئة: جاءت العبارة "تعزز المشاريع الممارسات الصديقة للبيئة في قطاع الإنشاءات" في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره (3.7) وانحراف معياري (1.0). الحد من انبعاثات الكربون: حصلت العبارة "تدعم هذه المشاريع جهود المملكة في الحد من انبعاثات الكربون" على متوسط حسابي قدره (3.7) مع انحراف معياري (1.1). تعكس هذه النتيجة التحديات التي لا تزال قائمة فيما يتعلق بتقليل الانبعاثات، مما يشير إلى ضرورة اتخاذ خطوات إضافية لتحقيق هذا الهدف.

المتوسط الكلي لمحور معايير الاستدامة بلغ (3.8) مع انحراف معياري قدره (0.92)، مما يدل على أن المشاركين بشكل عام لديهم تقييم إيجابي للالتزام المشاريع الإنشائية بمعايير الاستدامة.

كيف تساهم المشاريع الإنشائية في تعزيز القدرة التنافسية للمملكة العربية السعودية على المستويين الإقليمي والعالمي؟

جدول 16: تحليل بيانات محور القدرة التنافسية

المرتبة	درجة التحقق	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور السادس: تعزيز القدرة التنافسية
3	مرتفعة	0.8	4.1	ترفع من تصنيف المملكة في مؤشرات التنافسية العالمية.
4	مرتفعة	0.9	4.0	تساهم في تحسين بيئة الأعمال وجذب الشركات العالمية.
1	مرتفعة	0.7	4.3	تعزز قدرة المملكة على استضافة الفعاليات الدولية الكبرى.
5	مرتفعة	0.8	3.9	تدعم تطوير قطاعات اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية.
2	مرتفعة	0.7	4.2	تساهم في تعزيز مكانة المملكة كمركز اقتصادي إقليمي رائد.
	مرتفعة	0.78	4.1	كامل المحور

تعزيز قدرة المملكة على استضافة الفعاليات الدولية الكبرى: حصلت العبارة "تعزز المشاريع قدرة المملكة على استضافة الفعاليات الدولية الكبرى" على أعلى متوسط حسابي (4.3) وانحراف معياري (0.7). تشير هذه النتيجة إلى أن المشاركين يرون أن المشاريع الإنشائية تلعب دورًا حيويًا في تحسين قدرة المملكة على استضافة الفعاليات العالمية.

تعزيز مكانة المملكة كمركز اقتصادي إقليمي رائد: جاءت العبارة "تساهم المشاريع في تعزيز مكانة المملكة كمركز اقتصادي إقليمي رائد" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (4.2).

رفع تصنيف المملكة في مؤشرات التنافسية العالمية: حصلت العبارة "ترفع المشاريع الإنشائية من تصنيف المملكة في مؤشرات التنافسية العالمية" على متوسط حسابي قدره (4.1). تشير هذه النتيجة إلى أن المشاركين يعتبرون أن المشاريع تساهم بشكل كبير في تحسين تصنيف المملكة على الساحة الدولية. تحسين بيئة الأعمال وجذب الشركات العالمية: جاءت العبارة "تساهم هذه المشاريع في تحسين بيئة الأعمال وجذب الشركات العالمية" في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره (4.0). تعكس هذه النتيجة أهمية المشاريع في توفير بيئة ملائمة للاستثمار.

دعم تطوير قطاعات اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية: حصلت العبارة "تدعم هذه المشاريع تطوير قطاعات اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية" على أدنى متوسط حسابي (3.9).

المتوسط الكلي لمحور تعزيز القدرة التنافسية بلغ (4.1) مع انحراف معياري قدره (0.78)، مما يدل على أن المشاركين بشكل عام لديهم تقييم إيجابي لمساهمة المشاريع الإنشائية في تعزيز القدرة التنافسية للمملكة.

اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشاريع الإنشائية ضمن رؤية 2030 على تحقيق النمو الاقتصادي المستقبلي في المملكة العربية السعودية.

لاختبار الفرضية جرى اجراء اختبار ت لمجموعة واحدة ومقارنة متوسط الاستبيان مع متوسط المجتمع.

جدول 17: نتائج تحليل الفرضية الأولى

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
4.02	0.81	11.61	84	0.000

تشير نتائج اختبار الفرضية الرئيسية إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمشاريع الإنشائية ضمن رؤية 2030 على تحقيق النمو الاقتصادي المستقبلي في المملكة العربية السعودية. حيث بلغ المتوسط الحسابي للاستبيان 4.02 مع انحراف معياري قدره 0.81، وقيمة t المحسوبة كانت 11.61 مع مستوى دلالة (p-value) أقل من 0.05، مما يسمح برفض الفرضية الصفرية. تعكس هذه النتائج تقييمًا إيجابيًا قويًا من المشاركين حول تأثير المشاريع الإنشائية، مما يؤكد أهميتها كأداة استراتيجية لتعزيز النمو الاقتصادي في المملكة.

الفرضيات الفرعية

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشاريع الإنشائية على زيادة التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط في المملكة العربية السعودية.

لاختبار الفرضية جرى اجراء اختبار ت لمجموعة واحدة ومقارنة متوسط المحور مع متوسط المجتمع.

جدول 18: نتائج تحليل الفرضية الفرعية الأولى

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
4.1	0.76	13.37	84	0.000

تشير نتائج اختبار الفرضية الفرعية إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمشاريع الإنشائية على زيادة التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط في المملكة العربية السعودية. حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.1 مع انحراف معياري قدره 0.76، وقيمة t المحسوبة كانت 13.37 مع مستوى دلالة (p-value) أقل من 0.000. تؤكد هذه النتائج على أهمية المشاريع الإنشائية كأداة فعالة لتعزيز التنوع الاقتصادي في المملكة وتحقيق أهداف رؤية 2030.

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشاريع الإنشائية على خلق فرص عمل جديدة وتخفيض معدلات البطالة بين المواطنين السعوديين.

لاختبار الفرضية جرى إجراء اختبار ت لمجموعة واحدة ومقارنة متوسط المحور مع متوسط المجتمع.

جدول 19: نتائج تحليل الفرضية الفرعية الثانية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
3.9	0.86	9.67	84	0.000

تشير نتائج اختبار الفرضية الفرعية، التي تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشاريع الإنشائية على خلق فرص عمل جديدة وتخفيض معدلات البطالة بين المواطنين السعوديين"، إلى وجود أثر إيجابي ودال إحصائي. حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.9 مع انحراف معياري قدره 0.86، وقيمة t المحسوبة كانت 9.67 ومستوى دلالة (p-value) أقل من 0.000. تؤكد هذه النتائج على أن المشاريع الإنشائية تساهم بشكل فعال في خلق فرص عمل جديدة وتقليل معدلات البطالة بين المواطنين السعوديين، مما يعكس أهمية هذا القطاع في دعم الاقتصاد الوطني.

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشاريع الإنشائية على تحسين مستوى البنية التحتية في المملكة العربية السعودية.

لاختبار الفرضية جرى إجراء اختبار ت لمجموعة واحدة ومقارنة متوسط المحور مع متوسط المجتمع.

جدول 20: نتائج تحليل الفرضية الفرعية الثالثة

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
4.24	0.68	16.83	84	0.000

تشير نتائج اختبار الفرضية الفرعية، التي تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشاريع الإنشائية على تحسين مستوى البنية التحتية في المملكة العربية السعودية"، إلى وجود أثر إيجابي ودال إحصائي. حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.24 مع انحراف معياري قدره 0.68، وقيمة t المحسوبة كانت 16.83 ومستوى دلالة (p-value) أقل من 0.000. تؤكد هذه النتائج على أن المشاريع الإنشائية تساهم بشكل فعال في تحسين مستوى البنية التحتية، مما يعكس نجاح رؤية 2030 في تعزيز التنمية المستدامة وتطوير الخدمات الأساسية في المملكة.

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشاريع الإنشائية على زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين مناخ الاستثمار في المملكة.

لاختبار الفرضية جرى إجراء اختبار ت لمجموعة واحدة ومقارنة متوسط المحور مع متوسط المجتمع.

جدول 21: نتائج تحليل الفرضية الفرعية الرابعة

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
4.0	0.86	10.74	84	0.000

تشير نتائج اختبار الفرضية الفرعية، التي تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشاريع الإنشائية على زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين مناخ الاستثمار في المملكة"، إلى وجود أثر إيجابي ودال إحصائي. حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.0 مع انحراف معياري قدره 0.86، وقيمة t المحسوبة كانت 10.74 ومستوى دلالة (p-value) أقل من 0.001.

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشاريع الإنشائية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

لاختبار الفرضية جرى إجراء اختبار ت لمجموعة واحدة ومقارنة متوسط المحور مع متوسط المجتمع.

جدول 22: نتائج تحليل الفرضية الفرعية الخامسة

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
3.8	0.92	8.02	84	0.000

تشير نتائج اختبار الفرضية الفرعية، التي تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشاريع الإنشائية على زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين مناخ الاستثمار في المملكة"، إلى وجود أثر إيجابي ودال إحصائي. حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.0 مع انحراف معياري قدره 0.86، وقيمة t المحسوبة كانت 10.74 ومستوى دلالة (p-value) أقل من 0.001.

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشاريع الإنشائية على تعزيز القدرة التنافسية للمملكة العربية السعودية على المستويين الإقليمي والعالمي.

لاختبار الفرضية جرى إجراء اختبار ت لمجموعة واحدة ومقارنة متوسط المحور مع متوسط المجتمع.

جدول 23: نتائج تحليل الفرضية الفرعية السادسة

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
4.1	0.78	13.01	84	0.000

تشير نتائج اختبار الفرضية الفرعية، التي تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشاريع الإنشائية على تعزيز القدرة التنافسية للمملكة العربية السعودية على المستويين الإقليمي والعالمي"، إلى وجود أثر إيجابي ودال إحصائي. حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.1 مع انحراف معياري قدره 0.78، وقيمة t المحسوبة كانت 13.01 ومستوى دلالة (p-value) أقل من 0.000. تؤكد هذه النتائج على أن المشاريع الإنشائية تساهم بشكل فعال في تعزيز القدرة التنافسية للمملكة، مما يعكس نجاح رؤية 2030 في تحسين مكانة المملكة كمركز اقتصادي رائد على المستوى الإقليمي والعالمي.

توصيات الدراسة

1. ينبغي تعزيز استخدام طرق مناسبة للمشاريع: يجب التأكيد على تطبيق طرق لإدارة المشاريع الحديثة لضمان تنفيذ المشاريع بكفاءة وفعالية، مع ضرورة تدريب الكوادر البشرية على هذه المنهجيات.
2. زيادة الاستثمارات في البنى التحتية: يُوصى بتوجيه المزيد من الأعمال لتطوير البنية التحتية، بما في ذلك قطاع النقل والمواصلات، لتعزيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية.
3. تشجيع الابتكار والتكنولوجيا: ينبغي تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة في إدارة المشاريع، مثل برامج إدارة البناء المتقدمة، لتحسين الجودة والتوفير في المصاريف.
4. تحسين معايير الاستدامة: يُفضل تبني ممارسات البناء المستدامة للحد من التأثير البيئي وتعزيز التنمية المستدامة، بما يتماشى مع أهداف رؤية 2030.
5. تطوير الشراكات بين القطاعات العامة والخاصة: يُنصح بزيادة التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص لتسهيل تطبيق الأعمال الضخمة والوصول للأهداف الاجتماعية والاقتصادية المرجوة.
6. إدارة المخاطر بشكل فعال: يجب وضع استراتيجيات شاملة لتقييم وإدارة المخاطر المحتملة التي قد تعوق المشاريع، مما يساهم في تقليل التأخيرات والتكاليف الزائدة.

7. تحسين التواصل مع جميع المعنيين: يُوصى بتعزيز قنوات الاتصال بين كافة الشركاء العاملين بالمشاريع لضمان توافر المعلومات ورفع مستوى التنسيق.
8. تأمين التنمية المهنية والتدريب: ينبغي تطوير برامج تدريبية متخصصة للعاملين في القطاع الإنشائي لتعزيز مهاراتهم وقدراتهم الإدارية والفنية.
9. تقييم الأداء بشكل دوري: يجب إجراء تقييم دوري لأداء المشاريع لضمان تحقيق الأهداف المحددة ومعالجة أي تحديات قد تطرأ.
10. رفع مستوى المعرفة بضرورة إدارة المشاريع: يُفضل تعزيز الوعي بأهمية إدارة المشاريع كأداة لتحقيق النجاح والنمو الاقتصادي، من خلال ورش عمل ومؤتمرات متخصصة .

قائمة المراجع

المراجع:

- أحمد، مصطفى، & العميم، ناصر. (2019). دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في كفاءة المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، *Journal of Economics and Administrative Sciences*, 25(112), 168–191. <https://doi.org/10.33095/jeas.v25i112.1656>
- البابلي، نبيل زهير. (2016). تخطيط وإدارة المشاريع الانشائية المستوى الأول.السعودية.
- الباتل، عبدالله حمدان. (2003). الاستثمارات الحكومية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*, 29, (108). <https://doi.org/10.34120/jgaps.v29i108.1599>
- الخطيب، & ممدوح عوض. (2015). أثر التنوع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. *Arab Journal of Administrative Sciences*, 22(3).
- رؤية السعودية 2030: المبادرات والخطط المستقبلية. Vision2030.
- الزعبي، فراس، & الجغبير، محمد. (2019). أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على أداء المشاريع الإنشائية دراسة حالة على جمعية مستثمري قطاع الإسكان في الأردن. *مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية و القانونية*, 3(10), 78–102
- ششه، لمياء سعود، نصر الدين، فيفيان، & الهذلي، نورة. (2023). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000 – 2020). *مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية و القانونية*, 7(9), 65–80. <https://doi.org/10.26389/ajsrp.c210123>
- الشيحة، عدنان والديب، فؤاد. (2019). مدى الحاجة لتطوير أنظمة وهياكل الإدارة المحلية المواكبة رؤية المملكة العربية السعودية 2030، ورقة علمية مقدمة لمؤتمر التنمية الإدارية في ضوء رؤية المملكة 2030، الرياض - المملكة العربية السعودية، في الفترة (18-20) مارس، 1-42.
- صندوق النقد الدولي. (2023). الوضع الاقتصادي والمالي السعودي في إطار رؤية 2030.
- العزي، محمد & صالح، شاكراً. (1990). إدارة المشاريع الإنشائية. مطبعة مؤسسة المعاهد الفنية، الطبعة الأولى، بغداد.
- العضاضي، احمد. (2023). الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية

. *International Journal on Humanities and Social Sciences*, 42(1), 106–2030

122. <https://doi.org/10.33193/ijohss.42.2023.524>

العمر، ابتسام، & الشريف، فيصل. (2022). الحاجة الى مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام في توفير المشاريع في المملكة العربية السعودية. *المجلة العربية للإدارة*, 42(2), 43–55.

<https://doi.org/10.21608/aja.2021.87942.1123>

القحطاني، عايض بن علي. (2023). دور التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في إطار رؤية المملكة 2030. *المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات*, 4(11), 115–152.

ماطي، أمين & رحمان، سيدرا. (2023) المملكة العربية السعودية: اقتصاد ينمو ويتنوع. صندوق النقد الدولي.

نصر الدين، فيفيان محمد صالح، بخاري، عبلة عبد الحميد، & السلمي، تهاني مسعود. (2022). تأثير التجارة الإلكترونية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*, 6(19), 86–103. <https://doi.org/10.26389/ajsrp.k240422103-86>.

نصر الدين، فيفيان محمد صالح، & الشهراني، حصه سعد. (2023). العوامل المؤثرة على الاقتصاد الخفي وأثرها على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2007 – 2021). *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*, 7(6), 1–15. <https://doi.org/10.26389/ajsrp.c15122220-1>.

الهيئة العامة للإحصاء. (2020). تقرير عن الاستثمارات في المشاريع الإنشائية.

وزارة الاقتصاد والتخطيط. (2021). رؤية 2030: الأثر الاقتصادي للمشاريع الكبرى.

وزارة المالية السعودية (2023). التقرير الاقتصادي والمالي.

يوسف، جابر يوسف محمد. (2012). تقييم استخدام منهجية إدارة المشاريع في المشاريع الإنشائية بالمملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية لأراء عينة من المكاتب الهندسية وشركات المقاولات. (أطروحة دكتوراه). الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك. <https://search.emarefa.net/detail/BIM-307785>.

- Al Shammari, S., Hassan, A.-F., & Jarad, F. (2024). The Impact of Administrative Leadership Styles on Project Performance: An Applied Study on Construction Projects in Riyadh. *International Journal of Financial Administrative and Economic Sciences*, 3(8), 818–858. <https://doi.org/10.59992/ijfaes.2024.v3n8p21>
- AlAmodi, A., Mohamed, A., & Fayed Jrad. (2024). The Impact of Schedule Crashing on Project Performance: An Application to Construction Projects in Riyadh Region. *International Journal for Scientific Research*, 3(8), 52–95. <https://doi.org/10.59992/ijsr.2024.v3n8p3>
- Chasib, M. A., & Alnuaimi, A. (2024). A Comparative Study on Causes of Delay Incompletion of Construction Projects in Oman. *Journal of Construction Engineering, Technology & Management*, 3(1), 1–6. <https://www.stmjournals.com/index.php?journal=JoCETM&page=article&op=view&path%5B%5D=3318>
- Kumar, N. (2023). Saudi Arabia's "Vision 2030": Structural Reforms and Their Challenges. *Journal of Sustainable Development*, 16(4), 1–92.
- Usama, Hamed Issa, Salama, Mohamed Ibrahim (2018). Improving Productivity in Saudi Arabian Construction Projects: An Analysis based on Lean Techniques, *International Journal of Applied Engineering Research*, 13(10). 8669–8678.

الملاحق

استبيان الدراسة

عزيزي المشارك / عزيزتي المشاركة،

نشكركم على المشاركة في هذا الاستبيان الذي يهدف إلى دراسة مساهمة المشاريع الإنشائية ضمن رؤية 2030 في تحقيق النمو الاقتصادي المستقبلي في المملكة العربية السعودية. مشاركتكم قيمة وستساعد في فهم أعمق لتأثير هذه المشاريع على مختلف جوانب الاقتصاد الوطني.

يرجى الإجابة على الأسئلة بدقة وموضوعية. جميع المعلومات التي ستقدمونها ستعامل بسرية تامة وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

نشكر لكم حسن تعاونكم.

القسم الأول: المعلومات الديموغرافية والمتغيرات المتعلقة بالمشروع

1. سنوات الخبرة في مجال المشاريع الإنشائية:

- ☐ أقل من 5 سنوات
- ☐ من 5-10 سنوات
- ☐ من 11-15 سنة
- ☐ أكثر من 15 سنة

2. المنصب الحالي:

- ☐ مدير مشروع
- ☐ مهندس
- ☐ مستشار
- ☐ مدير تنفيذي

3. نوع المشروع الإنشائي الذي تعملون عليه حالياً:

- ☐ سكني
- ☐ تجاري
- ☐ صناعي
- ☐ بنية تحتية
- ☐ سياحي

4. حجم المشروع (من حيث التكلفة التقديرية):

- ☐ أقل من 100 مليون ريال
- ☐ 100-500 مليون ريال
- ☐ 501 مليون - 1 مليار ريال
- ☐ أكثر من 1 مليار ريال

5. مرحلة المشروع الحالية:

- ☐ التخطيط
- ☐ التصميم
- ☐ التنفيذ
- ☐ الإنجاز والتسليم

6. المنطقة الجغرافية للمشروع:

- ☐ المنطقة الوسطى
- ☐ المنطقة الغربية
- ☐ المنطقة الشرقية
- ☐ المنطقة الشمالية
- ☐ المنطقة الجنوبية

7. هل المشروع جزء من مبادرات رؤية 2030؟

- ☐ نعم
- ☐ لا
- ☐ غير متأكد

المحور الأول: التنوع الاقتصادي					
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق بشدة
					1. تساهم المشاريع الإنشائية بشكل فعال في تنويع مصادر الدخل الوطني.
					2. تعمل هذه المشاريع على تقليل اعتماد الاقتصاد السعودي على النفط.
					3. تخلق المشاريع الإنشائية فرصاً جديدة في قطاعات اقتصادية غير تقليدية.
					4. تدعم هذه المشاريع نمو الصناعات المحلية المرتبطة بقطاع الإنشاءات.
					5. تساهم المشاريع في تطوير قطاعات خدمية جديدة تدعم التنوع الاقتصادي.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق بشدة
					المحور الثاني: خلق فرص العمل
					1. توفر المشاريع الإنشائية عدداً كبيراً من فرص العمل للمواطنين السعوديين.
					2. تساهم هذه المشاريع في رفع نسبة توظيف المرأة السعودية.
					3. تخلق المشاريع فرص عمل في مجالات متنوعة تتجاوز قطاع الإنشاءات.
					4. تدعم هذه المشاريع برامج التدريب وتطوير المهارات للقوى العاملة الوطنية.
					5. تساهم المشاريع في تقليل نسبة البطالة بين الشباب السعودي.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق بشدة
					المحور الثالث: تطوير البنية التحتية
					1. تعمل المشاريع الإنشائية على تحسين شبكات النقل والمواصلات بشكل ملحوظ.

					2. تساهم هذه المشاريع في تطوير البنية التحتية الرقمية في المملكة.
					3. تعزز المشاريع جودة وكفاءة الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين.
					4. تدعم هذه المشاريع التوسع العمراني المستدام في المدن الرئيسية والثانوية.
					5. تساهم المشاريع في تحسين البنية التحتية اللوجستية لدعم التجارة والصناعة.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المحور الرابع: جذب الاستثمارات الأجنبية
					1. تجذب المشاريع الإنشائية الكبرى استثمارات أجنبية مباشرة إلى المملكة.
					2. تساهم هذه المشاريع في تحسين صورة المملكة كوجهة استثمارية جاذبة.
					3. تخلق المشاريع فرصاً للشركات الاستراتيجية مع الشركات العالمية.
					4. تعزز هذه المشاريع ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد السعودي.
					5. تساهم المشاريع في تسهيل إجراءات الاستثمار الأجنبي في المملكة.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المحور الخامس: التنمية المستدامة
					1. تطبق المشاريع الإنشائية معايير الاستدامة البيئية في تصميمها وتنفيذها.
					2. تساهم هذه المشاريع في تحقيق أهداف المملكة في مجال الطاقة المتجددة.
					3. تعزز المشاريع الممارسات الصديقة للبيئة في قطاع الإنشاءات.

					4. تدعم هذه المشاريع جهود المملكة في الحد من انبعاثات الكربون.
					5. تساهم المشاريع في تحسين جودة الحياة للمواطنين بطريقة مستدامة.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق	المحور السادس: تعزيز القدرة التنافسية
					1. ترفع المشاريع الإنشائية من تصنيف المملكة في مؤشرات التنافسية العالمية.
					2. تساهم هذه المشاريع في تحسين بيئة الأعمال وجذب الشركات العالمية.
					3. تعزز المشاريع قدرة المملكة على استضافة الفعاليات الدولية الكبرى.
					4. تدعم هذه المشاريع تطوير قطاعات اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية.
					5. تساهم المشاريع في تعزيز مكانة المملكة كمركز اقتصادي إقليمي رائد.

Abstract

This study aims to evaluate the impact of construction projects within Vision 2030 on achieving future economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia. A questionnaire was used to collect data from a group of participants, and the results were analyzed across several key dimensions, including economic diversification, job creation, infrastructure development, attracting foreign investments, achieving sustainable development goals, and enhancing competitiveness.

The study results indicate that construction projects play a vital role in promoting economic growth, with a high average score of 4.02. The findings also confirmed a positive and statistically significant impact of these projects on increasing economic diversification and reducing dependence on oil, with an average score of 4.1. Regarding job creation, the results showed that projects effectively contribute to reducing unemployment rates among Saudi citizens, with an average score of 3.9. The study also highlighted the importance of these projects in improving infrastructure levels, achieving an average score of 4.24, reflecting the success of Vision 2030 in enhancing sustainable development. Furthermore, the results indicated that construction projects contribute to attracting foreign direct investments and improving the investment climate, with an average score of 4.0. The study also demonstrated the commitment of these projects to sustainability standards, with an average score of 3.8.

Based on these findings, the study recommends increasing investments in the construction sector, developing supportive policies to attract foreign investments, and enhancing training and professional development for workers in this sector. It also calls for improving sustainability standards and strengthening partnerships between the public and private sectors to ensure the achievement of the Kingdom's economic and social goals.

Midocean University

College of Management

Master\Project Management



**Construction Projects in Saudi Arabia within Vision 2030: An Analysis of Their
Contribution to Future Economic Growth**

Prepared by:

Mohammad Naif Aldajaani

Supervised by:

Dr. Asmaa Abo Anza

Year: 2024